

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال
قسم التمويل والمصارف

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في
البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣م)

The Impact of Macroeconomic Variables on the Return in the
Jordanian Commercial Banks for the Period (١٩٩٠-٢٠١٣)

إعداد

محمد غازي الخوالده

إشراف

الدكتور أحمد سالم الخزاعلة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل
والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤

تفويض

أنا الطالب محمد غازي الخوالده، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٤/ /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥٠٣٠٠٧

أنا الطالب: محمد غازي الخوالده

الكلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: تمويل ومصارف

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الاسارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣م)

وذلك بما يندجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ / / ٢٠١٤

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية
الأردنية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣ م)

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٤/٧/١٠

إعداد

محمد غازي الخوالده

المشرف

الدكتور أحمد سالم الخزاعلة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|-------|-----------------|---|
| | (رئيساً) المشرف | الدكتور أحمد سالم الخزاعلة أستاذ مساعد (التمويل والمصارف) |
| | عضواً | الدكتور محمود جرادات أستاذ مشارك (الاقتصاد والمصارف الإسلامية) |
| | عضواً | الدكتور زياد زريقات أستاذ مشارك (الإدارة المالية) (جامعة اليرموك) |

الإهداء

إلى والديّ اللذين أضاءا لي طريق الحياة...

إلى إخوتي وأخواتي ... عزوتي

إلى أصدقائي ... رفقاء دربي...

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل البسيط

مع محبتي ووفائي

محمد الخوالده

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً على جميع نعمه .. والصلاة والسلام على خير الأنام – سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين...

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور أحمد الخزاعلة على كل ما بذله حتى إنجاز هذه الدراسة؛ والذي لم يبخل عليّ بجهد أو وقت أو مساعدة أو توجيه.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة في قسم التمويل والمصارف خاصة وفي كلية إدارة المال والأعمال عامة، لكل ما بذلوه وبيذلوه من جهد في تعليم وتربية وتوجيه.

وأتقدم إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الدكتور محمود جرادات والدكتور زياد زريقات بالشكر والامتنان على موافقتهم ومشاركتهم في مناقشة هذه الدراسة، وعلى كل الملاحظات القيمة التي أثرت الدراسة. وأشكر كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إنجاز هذا العمل.

الباحث

فهرس المحتويات

Contents

| | | |
|----|--|-------|
| ل | المخلص | |
| م | Abstract | |
| ١ | الفصل الأول : الإطار العام للدراسة | |
| ٢ | مقدمة | |
| ٣ | مشكلة الدراسة | |
| ٣ | أهمية الدراسة | |
| ٤ | أهداف الدراسة | |
| ٤ | فرضيات الدراسة | |
| ٦ | منهجية الدراسة | |
| ٦ | أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها | |
| ٦ | ثانياً: محددات الدراسة | |
| ٦ | ثالثاً: مصادر جمع البيانات | |
| ٧ | رابعاً: الأسلوب الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات | |
| ٨ | خامساً: متغيرات الدراسة | |
| ٨ | سادساً: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة | |
| ٩ | سابعاً: نموذج الدراسة | |
| ١٠ | الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة | |
| ١١ | مقدمة | |
| ١١ | المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها | |
| ١١ | أولاً: تعريف البنوك التجارية | |
| ١٢ | ثانياً: أهداف البنوك التجارية | |
| ١٣ | ثالثاً: وظائف البنوك التجارية | |

| | |
|----|---|
| ١٥ | المبحث الثاني: هيكل البنوك التجارية الأردنية وتطورها |
| ١٥ | أولاً: هيكل البنوك التجارية الأردنية |
| ١٨ | ثانياً: تطور البنوك التجارية الأردنية |
| ١٩ | المبحث الثالث: مفهوم الاقتصاد الكلي ومهامه |
| ١٩ | أولاً: مفهوم الاقتصاد الكلي |
| ٢٠ | ثانياً: مهام الاقتصاد الكلي |
| ٢١ | المبحث الرابع: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على عائد البنوك التجارية |
| ٢١ | أولاً: معدل التضخم |
| ٢٣ | ثانياً: أسعار الفائدة |
| ٢٥ | ثالثاً: عرض النقود |
| ٢٦ | رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي |
| ٢٨ | خامساً: الدين العام الداخلي للحكومة المركزية |
| ٢٩ | المبحث الخامس: الدراسات السابقة |
| ٢٩ | أولاً: الدراسات العربية |
| ٣٢ | ثانياً: الدراسات الأجنبية |
| ٣٧ | ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة |
| ٣٨ | الفصل الثالث : العائد في البنوك التجارية |
| ٣٩ | مقدمة |
| ٣٩ | المبحث الأول: مفهوم العائد ومقاييسه |
| ٣٩ | أولاً: مفهوم العائد |
| ٤١ | ثانياً: مقاييس العائد |
| ٤٦ | المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على العائد |
| ٤٧ | أولاً: الموارد البشرية |
| ٤٨ | ثانياً: الموارد المالية |

| | | |
|----|-------|---|
| ٤٨ | | ثالثاً: حجم وتركيبية الأصول |
| ٤٨ | | رابعاً: تغيرات أسعار الفائدة |
| ٥٠ | | الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات |
| ٥١ | | مقدمة |
| ٥١ | | التحليل المالي لمتغيرات الدراسة |
| ٥٧ | | وصف متغيرات الدراسة |
| ٥٩ | | اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity |
| ٦٠ | | اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test |
| ٦١ | | نتائج تحليل الانحدار |
| ٦٥ | | الفصل الخامس : النتائج والتوصيات |
| ٦٦ | | النتائج |
| ٦٧ | | التوصيات |
| ٦٨ | | قائمة المراجع |
| ٦٩ | | أولاً- المراجع العربية: |
| ٧٣ | | ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية: |
| ٧٥ | | ثالثاً- المواقع الإلكترونية: |
| ٧٦ | | قائمة الملاحق |

قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|--|--------|
| (١) | أسماء وتصنيفات البنوك التجارية الأردنية كما في نهاية عام ٢٠١٣ | ١٦ |
| (٢) | أسماء وتصنيفات البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣ | ١٧ |
| (٣) | التحليل الأفقي لبيانات متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية | ٥٤ |
| (٤) | التحليل الأفقي للبيانات الاقتصادية | ٥٥ |
| (٥) | ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية | ٥٩ |
| (٦) | علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة | ٦١ |
| (٧) | نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity | ٦٢ |
| (٨) | اختبار الازدواجية الخطية | ٦٢ |
| (٩) | نتائج اختبار Breuch – Pagan | ٦٣ |
| (١٠) | نتائج اختبار Hausman | ٦٣ |
| (١١) | نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذجي (REM) و(FEM) | ٦٤ |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٩ | نموذج الدراسة | ١ |
| ٥٥ | التحليل الأفقي لبيانات متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية | ٢ |
| ٥٧ | التحليل الأفقي لمتغير التضخم | ٣ |
| ٥٧ | التحليل الأفقي لمتغير أسعار الفائدة على الودائع | ٤ |
| ٥٨ | التحليل الأفقي لمتغير عرض النقود | ٥ |
| ٥٨ | التحليل الأفقي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي | ٦ |
| ٥٩ | التحليل الأفقي لمتغير الدين العام الداخلي | ٧ |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | الرقم |
|--------|--|-------|
| ٧٩ | البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة | ١ |
| ٨٠ | العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة للفترة (٢٠١٣-١٩٩٢) | ٢ |
| ٨١ | معدل التضخم للفترة (٢٠١٣-١٩٩٢) | ٣ |
| ٨٢ | سعر الفائدة على الودائع لأجل للفترة (٢٠١٣-١٩٩٢) | ٤ |
| ٨٣ | العرض النقدي بمفهومه الواسع للفترة (٢٠١٣-١٩٩٢) | ٥ |
| ٨٤ | الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة (٢٠١٣-١٩٩٢) | ٦ |
| ٨٥ | الدين العام الداخلي للحكومة المركزية للفترة (٢٠١٣-١٩٩٢) | ٧ |

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣م)

إعداد

محمد غازي الخوالده

إشراف

الدكتور أحمد سالم الخزاعلة

الملخص

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية) على العائد في البنوك التجارية الأردنية مقاسا بمعدل العائد على الأصول (ROA)، باستخدام عينة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٣.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data اعتمادا على نموذج الأثر العشوائي Random effect والأثر الثابت Fixed Effect لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل النمو في عرض النقد، ومعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA)، في حين كان هناك أثر سلبي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA).

وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة أخذ البنوك التجارية الأردنية بعين الاعتبار التقلبات الحاصلة في العوامل الاقتصادية الكلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول المالية، وأن تقوم الحكومة بتطوير بيئة اقتصادية مستقرة وثابتة من شأنها أن تدعم قدرة البنوك التجارية الأردنية على التنبؤ بمعدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

The Impact of Macroeconomic Variables on the Return in the Jordanian Commercial Banks for the Period (١٩٩٠-٢٠١٣)

**By
Mohammad Gazi Al-Khawaldeh**

**Supervisor
Dr. Ahmad S. Kahzaleh**

Abstract

This study aims to investigation the impact of macro-economic including the inflation rate, average interest rate, the growth of money supply rate, the growth of gross domestic product rate and the growth of internal public debt, on the return of commercial banks measuring by the average of return on assets (ROA) using a sample of commercial banks over period of (١٩٩٠-٢٠١٣).

to achieve the study objectives were to use the style of analyzing the data penal data depending on the model of random effect and the fixed effect to estimate the multiple linear regression equation.

The study concludes some of the results with the existence of positive effect for each of Inflation rate and average interest rate and the growth of money supply rate and the growth of internal public debt of the central government rate on the return on assets ROA while there has been negative effect of the rate of growth in gross domestic product on the return on asset ROA.

Finally this study recommended procedures including considering occurring changes on the economic factors as a whole , when making investments decisions in the financial assets and the government has to develop sedentary environment that is able to support the ability to support the ability of Jordanian national commercial banks on predicting inflation averages and other economic variables.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تقوم البنوك التجارية بدور هام في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دور الوسيط المالي وتقديم خدماتها المالية إلى وحدات الفائض والعجز، كما تعتبر وعاءً استثمارياً ووسيلة ادخار مهمة للأفراد والشركات، إذ أنها تقدم الخدمات لكافة العملاء وتقدم للمدخرين فرص متنوعة وعديدة لاستثمار أموالهم، إضافة إلى كونها أداة مهمة في منح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان، لذا فإنها تعتبر العصب الرئيس المغذي لمختلف القطاعات الاقتصادية على حد سواء.

اهتمت المملكة الأردنية الهاشمية خلال ربع القرن الأخير بتطوير صناعاتها المصرفية لتصبح أحد أهم مظاهر التقدم الاقتصادي وشريكاً حقيقياً في عملية التنمية الاقتصادية، كما تمكنت المملكة الأردنية الهاشمية خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق إنجازات مهمة أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري للبلد، حيث دخلت المملكة في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، واتبعت برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاندماج في الأسواق الخارجية، وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي الذي يعد من الأهداف الأساسية التي يرغب معظم البلدان في العالم بتحقيقها.

لقد تزايد الاهتمام بإدارة المصارف التجارية في الآونة الأخيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة في العمل المصرفي والانفتاح والعولمة والمنافسة وكذلك لوجود مشاكل البيئة الاقتصادية، وما يشهده العالم من أزمات اقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تداعيات سلبية على قطاع البنوك وإفلاس العديد منها وزيادة معدلات التضخم والبطالة مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر، ذلك دفع العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها وذلك لتأثيرها المباشر على عوائد المؤسسات المالية والاستثمار وبالتالي تأثيرها الذي قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على الاقتصاد.

إن البنوك ونشاطاتها عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية المحيطة بها والتي يصعب السيطرة عليها باعتبارها عوامل خارجة عن إرادة هذه البنوك، والتي من شأنها أن تؤثر في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الثروة. وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل

الاقتصادية الكلية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على العوائد في البنوك التجارية، ليتم في ضوء ذلك وضع الخطط الملائمة والكفيلة لتجنب العوامل الاقتصادية الخارجية التي قد تؤثر سلباً وبالتالي تحسين العائد.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أن البنوك التجارية الأردنية تعمل في نفس البيئة الاقتصادية إلا أنها اختلفت في مستويات العوائد التي تحققها، فهناك العديد من العوامل الخارجية التي قد تؤثر على أنشطة هذه البنوك والتي تعتبر نتيجة للبيئة الاقتصادية التي تعمل بها، وبالتالي تنبع مشكلة هذه الدراسة من طبيعة السوق المصرفي وتأثره بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والظروف الاقتصادية المحيطة كالفقر والبطالة، مما يستلزم استخدام سياسات نقدية فعالة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تؤثر بدورها على أداء القطاع المصرفي، وبناء على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ١- هل يوجد أثر لمعدل التضخم على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية؟
- ٢- هل يوجد أثر لمعدل أسعار الفائدة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية؟
- ٣- هل يوجد أثر لمعدل النمو في عرض النقد على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية؟
- ٤- هل يوجد أثر لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية؟
- ٥- هل يوجد أثر لمعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة للاقتصاد الأردني والمتعلقة بأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية، لكون القطاع المصرفي يشكل المكون الرئيسي للنظام المالي في الأردن، ولما له من إسهام فعال في رفد

الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة، ولذلك فإن أي خلل أو تعثر مصرفي سيؤدي إلى حدوث أزمات مالية قد تمتد إلى كل حلقات الاقتصاد الوطني.

كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تساعد صانعي القرار في البنك المركزي الأردني والجهات الرسمية ذات العلاقة في رسم السياسات المصرفية والاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن تحقق نوع من الاستقرار في عوائد البنوك خاصة وعلى الاقتصاد الكلي عامة وذلك لمحاولة تحقيق التقدم والنمو بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وتأمين مستوى معيشة أفضل لأبناء الوطن، وكما أنها ستعطي إضافة علمية جيدة وفائدة كبيرة للباحثين والمختصين في المجال المصرفي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على العائد في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) من خلال دراسة وتحليل ما يلي:

- تحديد أثر معدل التضخم على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.
- تحديد أثر معدل أسعار الفائدة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.
- تحديد أثر معدل النمو في عرض النقد على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.
- تحديد أثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.
- تحديد أثر معدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

فرضيات الدراسة

يمكن الإجابة عن أسئلة مشكلة الدراسة من خلال الفرضيات التالية، والتي تم صياغتها بصيغة الفرضية العدمية (H_0) والفرضية البديلة (H_1)، على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل أسعار الفائدة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل أسعار الفائدة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في عرض النقد على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في عرض النقد على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الخامسة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار الفرضيات سيتم اعتماد أسلوبين من أساليب البحث العلمي

هما:

- **الأسلوب النظري:** الذي سيتم من خلاله عرض وتوضيح الإطار النظري كمقدمة لتحليل نتائج الدراسة، لهذا سوف يقوم الباحث بجمع المعلومات اللازمة للدراسة من خلال المراجع والكتب والدوريات والمقالات الأجنبية التي لها علاقة بالموضوع.
- **أسلوب التحليل القياسي:** من خلال الاعتماد على القوائم والتقارير المالية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، وهنا سيقوم الباحث باستخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لاختبار الفروض وذلك من خلال دراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، بالاعتماد على البرنامج القياسي E-views، وتطبيق الاختبارات المناسبة.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها

تم إجراء الدراسة على مجتمع مكون من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها حتى نهاية عام ٢٠١٣ (١٣) بنك تجاري، أما عينة الدراسة فقد تكونت من البنوك الممثلة لفترة الدراسة والتي توفرت عنها كامل المعلومات والشروط اللازمة لإجراء هذه الدراسة، وقد تم اعتماد ٩ بنوك تجارية أردنية وهي (البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك الاستثماري وبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن).

ثانياً: محددات الدراسة

عدم تمكن الباحث من الحصول على بيانات بعض البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة لعامي (١٩٩٠م) و (١٩٩١م) لذلك تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٣م).

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية ودائرة الإحصاءات العامة، بالإضافة إلى المراجع والكتب والرسائل العلمية والدوريات والمقالات الأجنبية المنشورة في مجلات علمية محكمة والنشرات والتقارير وقواعد البيانات العالمية والدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

رابعاً: الأسلوب الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات

من أجل الوصول إلى النتائج وتحليل البيانات التي تم جمعها سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم دراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis) وذلك باستخدام البرنامج القياسي E-views، وقد تم صياغة النموذج الرياضي على النحو التالي:

$$ROA = \alpha + \beta^1 INF + \beta^2 NR + \beta^3 MS + \beta^4 GDP + \beta^5 DT + e$$

حيث إن:

- ROA: متغير تابع يمثل العائد على الأصول
- INF: متغير مستقل يمثل معدل التضخم
- NR: متغير مستقل يمثل معدل أسعار الفائدة على الودائع.
- MS: متغير مستقل يمثل معدل نمو العرض النقدي (العملة المتداولة + ودائع تحت الطلب) .
- GDP: متغير مستقل يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق .
- DT: متغير مستقل يمثل معدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية .
- β : المعلم المراد تقديره لمتغيرات النموذج.
- α : معامل ثابت .
- e: الخطأ العشوائي .

خامساً: متغيرات الدراسة ١. المتغيرات المستقلة وتشمل:

- أ. معدل التضخم.
 - ب. معدل أسعار الفائدة.
 - ت. معدل النمو في عرض النقد.
 - ث. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
 - ج. معدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية.
- ## ٢. المتغير التابع:

- العائد على الأصول (ROA).

سادساً: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

العائد على الأصول (ROA): هو نسبة صافي الربح إلى إجمالي أصول البنك، وتشير هذه النسبة إلى ربحية البنك، ويدل على مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها وتوليد العائد الصافي من إجمالي استثماراتها في الموجودات (Ongore and Kusa, ٢٠١٣).

معدل التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، ويتم حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية:

المستوى العام للأسعار في السنة الحالية - المستوى العام للأسعار في السنة السابقة / المستوى العام للأسعار في السنة السابقة x ١٠٠% (الوادي والعساف وصافي، ٢٠١٣).

معدل أسعار الفائدة: يمثل سعر الفائدة النسبة المئوية للعائد المتولد من استثمار مبلغ معين لمدة محددة، ويتم احتساب سعر الفائدة كنسبة مئوية لمدة عام وتصدر في السوق النقدي بسعرين الأول يكون للإيداع والسعر الثاني يكون للإقراض (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦). إن سعر الفائدة المستخدمة في هذه الدراسة هو معدل أسعار الفائدة على الودائع لأجل.

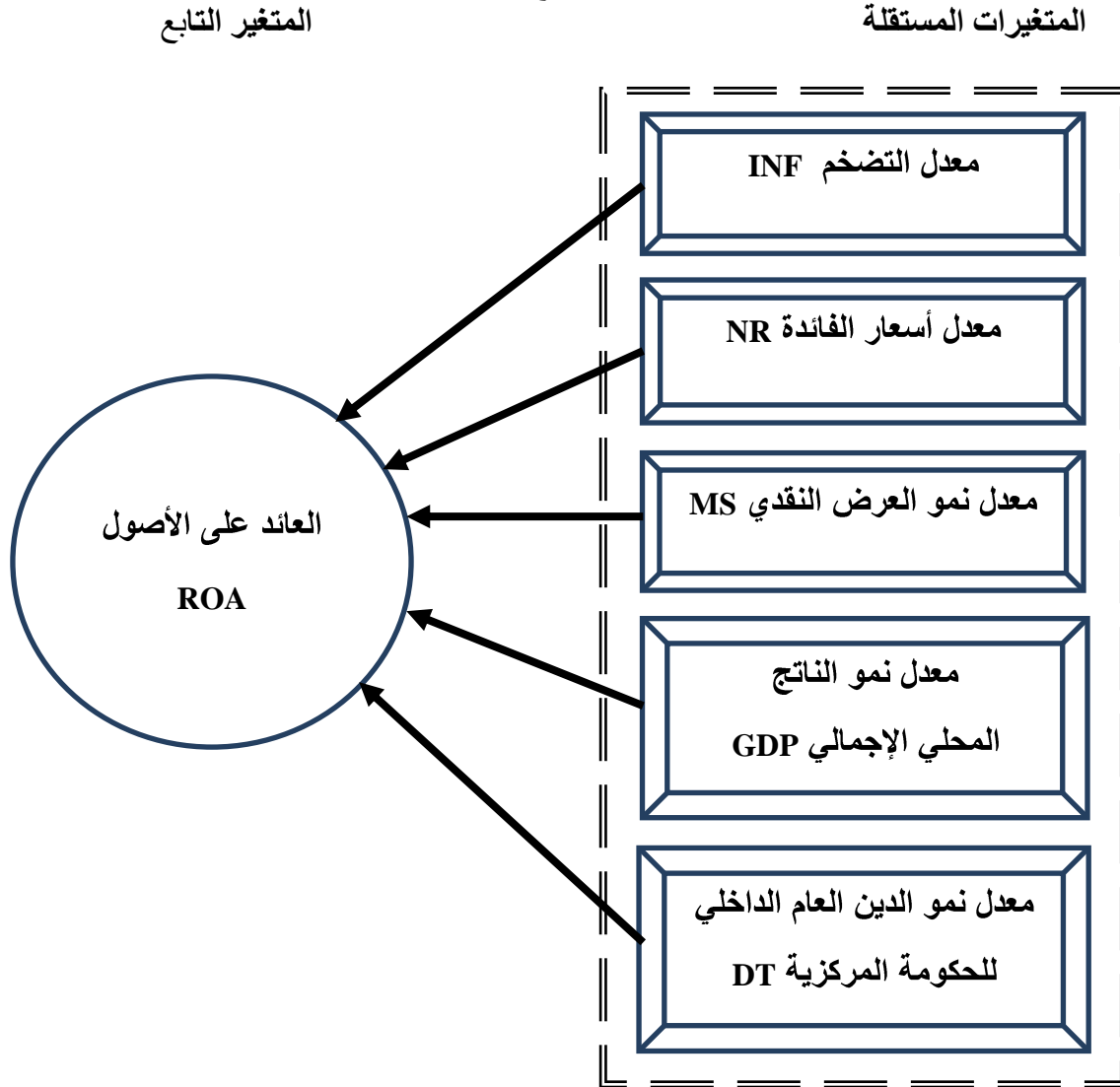
معدل النمو في العرض النقدي: سيتم استخدام العرض النقدي بمعناه الواسع (M٢)، وهو مقياس للمبلغ الإجمالي للأموال في الاقتصاد، وهو مجموع العملة المتداولة في الاقتصاد والودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل. (Al-Qudah and Jaradat, ٢٠١٣).

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي كمية السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع خلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الاجانب (الوادي

وآخرون، ٢٠١٣). وقد تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتقديره بشكل سنوي وبتحويل الأرقام إلى نسب مئوية.

معدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية: يمثل الدين العام الداخلي الرصيد القائم للديون المحلية على الحكومة المركزية (ضمن الموازنة ومؤسسات حكومية بموازنات مستقلة)، ويعتبر من أهم عناصر دعم السياسة المالية كما أن له تأثير على العرض النقدي وبالتالي قد يكون له أثر في رفع الأسعار (لعصامي، ٢٠١١).

سابعاً: نموذج الدراسة



الشكل رقم ١. نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الأدب النظري.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

يعتبر النظام المالي أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في أي بلد. حيث يقوم بنقل الأموال من المقرضين (Suppliers) إلى المقترضين (Demanders)، من خلال ثلاث قنوات هي: الاتصال المباشر بين المقرضين والمقرضين، والمؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين ومؤسسات الإقراض وصناديق التقاعد، والأسواق المالية (سوق النقد وسوق رأس المال) التي يتم فيها تبادل الأصول المالية كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية، ويتم تداول هذه الأموال من قبل الأفراد (Individuals-Net Suppliers) والشركات (Businesses-Net Demanders) والحكومات (Governments-net-Demanders) (Gitman et al., 2011).

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها

أولاً: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية بأنها "تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي" (سلطان، 2005، ص: 16).

كما تعرف بأنها "مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز (سمحان ويامن، 2011، ص: 105).

وتعرف بأنها "أي منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض واستثمار ما تبقى من الأموال لديها لحين طلبها" (عبد الرحيم، 2008، ص: 6).

في حين تعرف على أنها "تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون" (عبد الله والطراد، 2006، ص: 39).

أما قانون البنوك الأردني رقم (٢٨) الصادر عام ٢٠٠٠ وتعديلاته فقد عرف البنك بأنه "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة"، وعرف الأعمال المصرفية بأنها "قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالاً مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية" (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٠).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريفها بأنها "مؤسسات مالية ذات ملكية خاصة غالباً تقوم بأداء وظائف متعددة حيث تقبل الودائع من العملاء وتوظيفها في منح القروض والاستثمارات المختلفة في مجالات متعددة ومدروسة من أجل تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم ثروة المساهمين".

ثانياً: أهداف البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية بأموال الغير، وتعتمد في تشغيل هذه الأموال على ثلاث أسس هي الربحية، والسيولة، والأمان، وتعتبر هذه الأسس بمثابة أهداف يضمن البنك من خلالها حسن استخدام الموارد المتاحة لديه وتحقيق العائد المناسب منها (الشمري، ٢٠٠٩).

وتسعى البنوك التجارية أن تكون كل خدمة تقدمها تنطوي على أرباح باعتبارها الهدف الأسمى الذي تنشده إدارة أي مصرف أو أي مؤسسة مالية من أجل البقاء في ظل المنافسة وزيادة حصة سوقية أكبر وتعظيم الأرباح، ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح فإن عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة في مجالات مدروسة، وأن يخفض نفقاته وتكاليفه باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات والنفقات، حيث يحصل البنك على إيراداته من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها على الودائع، وبالتالي فإن من مصلحة البنك تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة (رمضان وجودة، ٢٠٠٣).

أما الهدف الثاني للبنوك التجارية فيتمثل في المحافظة على مستوى جيد من السيولة، وذلك لأن الودائع تشكل الجانب الأكبر من مطلوبات البنك، فيكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وعدم التأخر عن مواجهة الالتزامات مهما كانت الظروف، كما يجب على البنك أن يراعى مصالح العملاء لتوفير السيولة اللازمة لهم عند الطلب (الشمري، ٢٠٠٩).

وتتمثل السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، لذلك يجب أن يكون هناك مصادر سيولة كافية مقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبنك، ومدى توافر الأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد من دون خسائر لا مبرر لها (Ally, ٢٠١٣).

ويتمثل الهدف الثالث بقدرة المصرف على توفير عنصر الأمان، لأن رأس مال المصرف التجاري يتسم بصغر حجمه وهذا يعني أن على المصرف التأكد من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بشكل جيد يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب (الشمري، ٢٠٠٩).

كما أن هيكل رأس المال القوي هو الأساس للمؤسسات المالية في الاقتصاديات النامية نظرا لما يوفره من قوة إضافية للصمود في وجه الأزمات المالية وزيادة الأمان للمودعين خلال ظروف الاقتصاد الكلي غير المستقرة (Sufian and Habibullah, ٢٠٠٩).

تلك الأهداف الثلاثة للبنوك التجارية (الربحية والسيولة والأمان) هي أهداف مالية، ويمكن إضافة أهداف أخرى ذات طابع تنظيمي لا تقل أهمية عن تلك الأهداف مثل كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للبنك والالتزام بالعمل والحصّة في السوق المصرفي المحلي والأجنبي والتطوير للمستقبل والابتكار، حيث أن التناسق والانسجام بين جميع الأهداف سوف ينصب في مصلحة وسمعة البنك.

ثالثاً: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية جملة من الوظائف النقدية المتعددة، والتي يمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة، وتتمثل الوظيفة الأولى في فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بمختلف أنواعها (ودائع تحت الطلب، ودائع ادخار، ودائع لأجل، ودائع بإشعار)، وتتمثل الوظيفة الثانية في تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة على أن يكون هناك توافق ومواءمة بين سيولة أصول البنك والربحية والأمن (رمضان وجودة، ٢٠٠٦).

كما وتتمثل الوظيفة الثالثة في خلق النقود إذ أن البنوك التجارية تمتاز بقدرتها على خلق نقود الودائع والتي تشكل جزء مهما من عرض النقد، وتقوم هذه الوظيفة على وجهة نظر اقتصادية وهي أن أصحاب الودائع الجارية لن يقوموا في وقت واحد بسحب ودائعهم وبالتالي فان البنوك التجارية لا تحتفظ إلا بنسبة محددة من ودائعها على شكل أصول سائلة لمواجهة طلبات السحب المحتملة، وعليه فان البنك التجاري يخلق الودائع في حالة قيامه بمنح القروض وخلق ودائع جديدة مشتقة (العزكي، ٢٠١٠).

وأما الوظائف الحديثة للبنوك التجارية فتقوم على تقديم خدمات عديدة ومتنوعة، ومن أبرز هذه الخدمات هي إدارة أعمال وممتلكات العملاء والقيام بتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم، وتقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء، وذلك عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية وتحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء، إضافة إلى إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات وحفظ الأوراق المالية للعملاء ومنح التسهيلات الائتمانية بضمانة الأوراق المالية (الصيرفي، ٢٠٠٦).

والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والإشراف عليها، والانتقال من الإقراض للأجل قصيرة إلى الإقراض لأجل متوسطة وطويلة الأجل نسبياً (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦).

بالإضافة إلى تحويل وتبادل العملات الأجنبية وتقديم خدمات البطاقة الائتمانية والخدمات المصرفية الهاتفية وتحصيل الشيكات ودفع المستحقات المالية والأجور نيابة عن العميل والخدمات المصرفية الإلكترونية.

كما يضاف وظائف أخرى تقوم بها البنوك التجارية من أهمها وظيفة التوزيع حيث يقوم البنك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي بتوزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارج المشروع، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، إضافة إلى الإشراف والرقابة حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة، والعمل على متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم بالشكل الصحيح (رمضان وجودة، ٢٠٠٣).

إن الوظائف الحديثة للبنوك ركزت على خدمة العميل وتأمين كافة احتياجاته وذلك لجذب أكبر عدد ممكن وتوسيع قاعدة العملاء، كما أصبح قسم خدمات الزبائن من أهم الأقسام في المصرف في سبيل إرضاء العميل وتلبية رغباته وضمان بقاءه، والسبب في كل ذلك هو ازدياد حدة المنافسة بين البنوك في السوق المصرفي نتيجة للتقدم التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي وتزايد عدد البنوك بشكل مستمر، على خلاف الوظائف الكلاسيكية القديمة والتي كانت تركز بشكل أكبر على الأمور الإدارية والفنية داخل البنك كاتخاذ قرارات الاستثمار وإدارة الأصول وجذب الودائع وغيرها.

المبحث الثاني: هيكل البنوك التجارية الأردنية وتطورها

أولاً: هيكل البنوك التجارية الأردنية

يتألف الجهاز البنكي في الأردن من البنك المركزي الأردني والبنوك المرخصة، وتشتمل البنوك المرخصة على البنوك التجارية والإسلامية الأردنية والبنوك غير الأردنية العاملة في الأردن والتي تقبل الودائع، إضافة إلى فروعها المنتشرة في كامل أرجاء المملكة، حيث بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٦ بنكاً في نهاية عام ٢٠١٣، منها ١٦ بنكاً أردنياً، وعشرة بنوك غير أردنية، وتمارس هذه البنوك نشاطاتها من خلال شبكة فروعها داخل الأردن والبالغ عددها ٧٢٢ فرعاً، تتوزع بواقع ٥٥٣ فرعاً تابعاً للبنوك التجارية الأردنية و ١١٦ فرعاً تابعاً للبنوك الإسلامية و ٥٣ فرعاً تابعاً للبنوك التجارية غير الأردنية، حيث تتكون البنوك العاملة في الأردن من (جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٣):

(١) البنوك التجارية الأردنية الوطنية، وتتكون من (١٣) بنك تجاري في نهاية عام ٢٠١٣، كما هو ظاهر في الجدول التالي:

جدول رقم ١. أسماء وتصنيفات البنوك التجارية الأردنية كما في نهاية عام ٢٠١٣

| اسم البنك | تاريخ التأسيس |
|-------------------------------------|---------------|
| البنك العربي | ١٩٣٠ |
| البنك الأهلي الأردني | ١٩٥٦ |
| بنك القاهرة عمان | ١٩٦٠ |
| بنك الأردن | ١٩٦٠ |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | ١٩٧٤ |
| البنك الأردني الكويتي | ١٩٧٧ |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | ١٩٧٨ |
| البنك التجاري الأردني | ١٩٧٨ |
| البنك الاستثماري | ١٩٨٩ |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن | ١٩٨٩ |
| بنك الاتحاد | ١٩٩١ |
| بنك سوسيته جنرال / الأردن | ١٩٩٣ |
| بنك المال الأردني | ١٩٩٦ |

المصدر: جمعية البنوك الأردنية (٢٠١٣)

(٢) البنوك الإسلامية الأردنية الوطنية، وتتكون من (٣) بنوك إسلامية في نهاية عام ٢٠١٣ وهي البنك الإسلامي الأردني الذي تأسس عام ١٩٧٨، والبنك العربي الإسلامي الدولي الذي تأسس عام ١٩٩٧، وبنك الأردن دبي الإسلامي الذي تأسس عام ٢٠٠٩.

(٣) البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون من (١٠) بنوك أجنبية في نهاية عام ٢٠١٣ كما هو ظاهر في الجدول التالي:

جدول رقم ٢. أسماء وتصنيفات البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

| اسم البنك | تاريخ التأسيس |
|-----------------------------|---------------|
| HSBC | ١٩٤٩ |
| البنك العقاري المصري العربي | ١٩٥١ |
| مصرف الرافدين | ١٩٥٧ |
| سي تي بنك | ١٩٧٤ |
| بنك ستاندرد تشارترد | ٢٠٠٢ |
| بنك عودة | ٢٠٠٤ |
| بنك الكويت الوطني | ٢٠٠٤ |
| بنك لبنان والمهجر | ٢٠٠٤ |
| بنك أبو ظبي الوطني | ٢٠٠٩ |
| مصرف الراجحي | ٢٠١١ |

المصدر: جمعية البنوك الأردنية (٢٠١٣)

وارتفع عدد البنوك المرخصة في الأردن من ٢١ بنكا في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ بنكا في عام ٢٠١٣ منها ١٦ بنكا أردنياً (تتضمن ثلاثة بنوك إسلامية)، و ١٠ بنوك أجنبية (تتضمن بنك واحد إسلامي)، وقد جاء هذا الارتفاع في عدد البنوك نتيجة لزيادة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن حيث منح البنك المركزي الأردني عام ٢٠٠٤ ترخيص لثلاثة بنوك أجنبية هي بنك لبنان والمهجر وبنك عودة وبنك الكويت الوطني، كما انخفض عدد البنوك الأردنية من ١٦ بنكا إلى ١٥ بنكا في عام ٢٠٠٥ لاندماج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي، ثم عاد وارتفع العدد في نهاية عام ٢٠٠٩ بعد حصول بنكين على ترخيص من البنك المركزي الأردني وهما بنك الأردن دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي الوطني، كما حصل بنك آخر في عام ٢٠١١ على ترخيص البنك المركزي الأردني وهو مصرف الراجحي (جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٣)، وجاء هذا الارتفاع في عدد البنوك نتيجة للدور الرقابي الذي يقوم به البنك المركزي الأردني على البنوك العاملة في الأردن من خلال عدد من الوسائل والتي تتضمن الترخيص والرقابة المكتبية والميدانية في سبيل زيادة حدة المنافسة بين البنوك ومواكبة التطورات المحلية والعالمية.

أما عدد الفروع للبنوك العاملة داخل الأردن فقد بلغ ٧٠٢ فرعاً في نهاية عام ٢٠١١، وبلغ عدد الفروع خارج الأردن ١٦٥ فرعاً في نهاية عام ٢٠١١، وجاء هذا التوسع الخارجي لعدد

الفروع نظراً لضيق السوق المحلي وبحثاً عن نوافذ وفرص جديدة للعمل والاستثمار ولتطوير أنشطة البنوك بما يمكنها من توسيع قاعدة عملائها لتتمكن من المنافسة بشكل أكبر (جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٣).

كما تبنت البنوك التجارية الأردنية أحدث الأساليب التكنولوجية في تقديم خدماتها من خلال استخدام أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في كافة مناطق المملكة وفي فروع البنوك والمراكز التجارية والصحية والجامعات، الأمر الذي سهل على العملاء الوصول إلى الخدمات المصرفية عند الطلب، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١٢١٩ جهازاً في نهاية عام ٢٠١١، وارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي مقابل كل مليون نسمة من ١١٠ جهاز في عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٥ جهاز في عام ٢٠١٣، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي فيلاحظ أن إقليم الوسط يحوز على النسبة الأكبر من عدد هذه الأجهزة بنسبة ٨٧% من إجمالي عدد الفروع في الأردن، يليها إقليم الشمال بنسبة ١٣%، و٧% في إقليم الجنوب (جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٣).

ثانياً: تطور البنوك التجارية الأردنية

شهدت موجودات البنوك التجارية الأردنية نمواً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٣) بلغ ٢٣,٦ مليار دينار بنسبة نمو ١٥٠%، حيث نمت الموجودات من ١٥,٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢ بمعدل نمو وصل إلى ١٠,٨%، ووصلت نسبة إجمالي موجودات البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠,٥% خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي يعكس دور وأهمية البنوك التجارية الوطنية في الاقتصاد الأردني، وهناك ارتفاع في نسبة الموجودات المحلية إلى إجمالي البنوك التجارية لتصل إلى ٨٣,٨% من الموجودات في نهاية عام ٢٠١٢، في حين تراجع نسبة الموجودات الأجنبية لتصل إلى ١٦,٢% في نهاية عام ٢٠١٢، ويعزى الارتفاع في نسبة الموجودات المحلية إلى الأزمة المالية العالمية وما سببته من آثار على سلبية على القطاع الأجنبي.

ويعتبر النمو الكبير في حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك التجارية الأردنية أحد أهم المؤشرات على متانتها، الأمر الذي ينعكس على ملاءة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي تأمين حماية أكبر لأموال المدخرين، حيث ارتفع حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات بحوالي ٤٢٢٥ مليون دينار خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٣) وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٤,٦%، ولعل أبرز أسباب النمو يعود إلى طلب البنك المركزي الأردني من البنوك التجارية الأردنية أن ترفع الحد الأدنى لرأس مالها من ٢٠ مليون

دينار إلى ٤٠ مليون دينار، كما قام البنك المركزي الأردني مرة أخرى برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك التجارية الأردنية ليصل إلى ١٠٠ مليون دينار (جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٣).

المبحث الثالث: مفهوم الاقتصاد الكلي ومهامه

ترتبط النظرية الاقتصادية بجوهر المشكلة الاقتصادية التي تواجه اقتصاد ما، وبمختلف جهاته من أفراد ومؤسسات وحكومات، والتي تقوم على الأسس والمبادئ والقوانين التي تحكم عمل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، ويعتبر الهدف الأساسي من دراسة علم الاقتصاد هو البحث في ماهية المشاكل الاقتصادية سواء التي تواجه الفرد، المؤسسة، الاقتصاد الوطني، والاقتصاد الدولي، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل أو التخفيف منها، كما أن الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الكلية أصبح يأخذ شكلاً أكبر من قبل الاقتصاديين والسياسيين، كون هذه الدراسات تعتبر بمثابة أداة لتقييم كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الكلي

يعرف الاقتصاد الكلي بأنه "ذلك الفرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية في مجتمع معين" (السريتي ونجا، ٢٠١٠، ص: ٦).

كما يعرف بأنه "دراسة للسلوك الاقتصادي العام وليس الفردي أو الجزئي" (داود وآخرون، ٢٠٠٥، ص: ١٢).

ويقوم التحليل الاقتصادي الكلي على دراسة الصورة الكلية لطريقة عمل الوحدات الاقتصادية مجتمعة، أي على المستوى القومي ككل، كما يهتم بتحليل أوجه الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية للدولة، ويقوم بدراسة مستويات العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيهما، كما يتناول الناتج الإجمالي للدولة ومحددات التشغيل وكل ما يتعلق بالاقتصاد القومي للدولة، كما يهتم الاقتصاد الكلي بالإجابة على تساؤلات تتعلق بتحديد مستويات الدخل والناتج القومي للمجتمع والتغيرات التي تحصل فيهما وتفسيرها، وطرق تحديد مستويات التشغيل والدخل والبطالة وأسعار الفائدة والمستوى العام للرقم القياسي للأسعار (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٥).

كما يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بتفسير الآلية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي بهدف دراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية في المجتمع مثل الدخل القومي والاستهلاك والادخار والتشغيل والمستوى العام للأسعار، كما يبحث هذا النوع من التحليل في المتغيرات الاقتصادية التي تتحكم في الناتج الكلي للمجتمع من السلع والخدمات، وبذلك يعمل التحليل الكلي على تحقيق

الرفاهية المادية لأفراد المجتمع من خلال العمل على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وعليه فان التحليل الاقتصادي الكلي يمثل منهجا للواقع الذي نعيش فيه (حسين وسعيد، ٢٠٠٤).

بينما يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بتحليل ودراسة المشاكل أو الظواهر على المستوى الجزئي أي تصرفات المستهلك والمنتج بغرض فهم عملية صناعة القرار لديهم وتحقيق التوازن فيما بينهم، حيث يركز التحليل الاقتصادي الجزئي على التوازن بين العرض والطلب، وطريقة عمل الأسعار النسبية في ظل توافر السلع والخدمات، وشفافية السوق، وتحقيق المنافسة الكاملة في الأسواق والحد من الاحتكار (أبو السندس والزيود، ٢٠٠٨).

وتمتاز السياسات الاقتصادية الكلية بالتغير والتقلب المستمر، وهذه السياسات لا تعمل بشكل مستمر كما يخطط لها، حيث تعمل السياسات المالية على تغيير معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي بما ينسجم مع الظروف الاقتصادية في البلد، حيث أن زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي سيعمل على تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات التضخم، كما يقوم البنك المركزي بإدارة السياسات النقدية والتحكم بها، وذلك من خلال تغيير المعروض النقدي، حيث أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، لذلك يقوم البنك المركزي من خلال سياسته النقدية بتخفيض المعروض من النقود فتنخفض معدلات التضخم، كما تستطيع السياسات الدخلية الحد من التضخم، وتتمثل هذه السياسة بالرقابة على الأسعار والأجور، ورغم أن كثير من الاقتصاديين يعارضون هذه السياسة لأنها تؤثر في كفاءة عمل الأسواق المنافسة، إلا أن البعض الآخر يرى أن السياسات الدخلية هي الحل الوحيد للحد من التضخم دون أن يؤدي ذلك إلى الركود الاقتصادي (داود وآخرون، ٢٠٠٥).

ثانياً: مهام الاقتصاد الكلي

تتمثل المهمة الرئيسية من دراسة الاقتصاد الكلي في معالجة المشاكل التي يمر بها الاقتصاد القومي وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث أن تلك المشاكل أصبحت تدخل في مختلف جوانب السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويعتبر الاستخدام الشامل والكامل لجميع عناصر الإنتاج وتلافي الهدر والضياع والتلف وعدم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد التي تتصف بالندرة من أهم الأهداف التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي، لذا فان ازدياد البطالة في قطاع معين أو اقتصاد معين يعد مؤشراً خطراً في مسار ذلك الاقتصاد، كما ويعد مؤشراً على أن ذلك الاقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة من الأجر معالجتها، لذلك فان عدم الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية المتاحة يعتبر من العقبات والمشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك يجب على البلدان النامية أن تعطي اهتماماً أكبر لمسألة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية إذا ما أرادت تحقيق

خططها التنموية، كما ويهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، حيث أن التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ينتج عنها عدم الاستقرار والفوضى في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع، كما يؤدي الارتفاع في مستوى الأسعار إلى حدوث التضخم والذي قد يلحق أضرار كبيرة بالاقتصاد الكلي إذا ما تجاوز حدا معين (الوادي والعيساوي، ٢٠٠٧).

ويهدف الاقتصاد الكلي أيضا إلى دراسة الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد القومي، ودراسة القوة التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، إضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر في مستوى هذا الأداء، وهناك العديد من الأهداف التي تساهم في رفاهية أفراد المجتمع، والتي تتمثل في تحقيق مستوى مرتفع في كل من الناتج القومي ومعدل النمو فيه، ويتطلب الارتفاع بمستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة، وتوزيع هذه الموارد واستخدامها بالشكل الأمثل، بحيث يصبح هناك كفاءة اقتصادية لهذه الموارد، كما ويعتبر الناتج القومي من أهم المقاييس المستخدمة لقياس معدل النمو في الاقتصاد القومي، ومن ثم الحكم على مقدار التحسن الحاصل في مستوى معيشة أفراد المجتمع، لذلك يجب العمل على استمرارية زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وأن يكون معدل النمو في الناتج القومي أعلى من معدل ارتفاع الأسعار (السريتي ونجا، ٢٠١٠).

المبحث الرابع: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على عائد البنوك التجارية
هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أداء البنوك، وبالتالي سوف تنعكس في عدم قدرة البنوك التجارية في تحقيقها لهدفها الأساسي المتمثل بتعظيم عائدها، وهذه العوامل قد تكون جزئية تتعلق بالبنوك نفسها أو كلية تتعلق بالبيئة المحيطة بها والتي يكون من الصعب السيطرة عليها باعتبارها خارجة عن إرادتها مثل " التضخم، أسعار الفائدة، العرض النقدي، الناتج المحلي الإجمالي و الدين العام الداخلي، التي سيتم التركيز عليها في هذا المبحث، باعتبارها أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على عائد البنوك التجارية.

أولاً: معدل التضخم

يمثل التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في دولة ما، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index والرقم القياسي لأسعار الجملة Wholesale Price Index من أكثر الطرق المستخدمة لقياس المستوى العام للأسعار، ولحساب معدل التضخم Rate of Inflation الذي يعبر عن معدل نمو أو انخفاض مستوى الأسعار، من خلال الصيغة التالية (حسين وسعيد، ٢٠٠٤):

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في السنة الحالية - الرقم القياسي لأسعار المستهلك
(CPI) في السنة الماضية / الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في السنة الحالية × ١٠٠

وهناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم، حيث رأى أصحاب نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب، أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سببه زيادة الطلب بنسبة أكبر من زيادة العرض، أي أن زيادة الطلب على السلع والخدمات سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا النوع من التضخم قد يحدث إما نتيجة لارتفاع الإنفاق الحكومي وما يتبعه من زيادة في المعروض النقدي في السوق بنسبة أكبر من المعروض السلعي، أو بسبب قيام البنوك التجارية بمنح بعض التسهيلات الائتمانية أو التوسع في خلق الائتمان، أما نظرية التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فقد رأى أصحابها أن سبب ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك قد يكون بسبب ارتفاع الأجور وأسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والأجنبية وسيطرة الاحتكارات، وأما نظرية التضخم الهيكلي، فقد رأى أصحابها أن سبب ظاهرة التضخم يعود إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي، وما ينتج عنها من تغييرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي (الوادي وآخرون، ٢٠١٣).

ويعد التضخم من أكثر العوامل التي يمكن أن تؤثر على التكاليف والإيرادات في البنوك، فإذا كانت البنوك تتنبأ بالتضخم بطريقة جيدة فإنها سوف تقوم بتعديل أسعار الفائدة التي يمكن أن توفر عائدا جيدا على القروض من خلال زيادة أو تخفيض أسعار الفائدة (Bilal et al., ٢٠١٣).

وترتبط معدلات التضخم المرتفعة عموما مع معدلات الفائدة العالية على القروض وبالتالي سينتج عنه دخل مرتفع، ومع ذلك إذا لم يكن هناك توقع للتضخم وتباطؤ البنوك في تعديل أسعار الفائدة الأمر الذي سينتج عنه احتمال زيادة تكاليف البنك بشكل أسرع من زيادة الإيرادات وبالتالي تؤثر سلبا على عوائد البنوك (Ben Naceur, ٢٠٠٣).

كما أن زيادة معدل التضخم يقلل من معدلات العائد الحقيقي على الأصول المصرفية وبالتالي يدفع البنوك إلى تقنين منح الائتمان ويؤدي إلى انخفاض كمية الأصول المصرفية وبالتالي زيادة المخاطر الائتمانية لدى البنوك (Bohachova, ٢٠٠٨).

وقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية ارتفاعا ملحوظا في المستوى العام للأسعار في الآونة الأخيرة، فرغم رفع الدعم عن المحروقات في عام ٢٠١٢ والذي شكل ضغطا كبيرا على المستوى العام للأسعار إلا أن انخفاض الطلب قد حد من ارتفاع مستويات التضخم التي زادت مقارنة بعام

٢٠١١، حيث بلغ معدل التضخم لمتوسط الفترة ٧.٢%، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل التضخم في الأردن سيتجه نحو الهبوط والاعتدال ليقارب ٣.٢% في عام ٢٠١٣، ولا يتوقع أن يزيد عن ٣% خلال الأعوام القليلة اللاحقة (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٢).

إن تأثير التضخم على عائد البنوك التجارية قد يكون من الممكن تجنب آثاره السلبية في حال كانت التوقعات والتقديرات لمعدلات التضخم دقيقة، فإذا كانت التوقعات صحيحة فإنه يصبح بمقدور البنك الاستجابة بسرعة وتعديل أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الإيرادات بشكل أكبر من التكاليف وبالتالي إعطاء تأثير إيجابي على عائد البنك، أما إذا حدث العكس وكانت التوقعات التضخمية غير صحيحة ولم يصبح بمقدور البنوك الاستجابة بسرعة وتعديل أسعار الفائدة فإن ذلك قد يترك تأثير سلبي على عائد البنك، ومن ناحية أخرى تستطيع البنوك التجارية أن تقلل من الآثار السلبية للتضخم عن طريق التوقع المبكر له والدقة في اتخاذ القرارات ووضع الخطط الاحترازية والالتزام بالسياسات المالية والنقدية للبنك المركزي من خلال أدواته الكمية والنوعية والتي تتمثل بسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني ومعدلات الفائدة وغيرها، بما يضمن تقليل التكاليف وتحقيق عائد مرتفع.

ثانياً: أسعار الفائدة

يعبر سعر الفائدة عن النسبة المئوية للعائد المتولد من استثمار مبلغ معين لمدة محددة، وتسمى الفائدة على المبلغ المستثمر بالنسبة للمستثمر فائدة مقبوضة بينما تسمى الفائدة على المبلغ المقترض فائدة مدفوعة، ويتم احتساب الفائدة كنسبة مئوية لمدة عام وتصدر في السوق النقدي بسعرين الأول الأقل يكون للإيداع والسعر الثاني يكون للإقراض (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦).

ويتكون سعر الفائدة في السوق أو ما يعرف بسعر الفائدة الاسمي، من سعر الفائدة الخالي من المخاطرة مضافا إليه عدد من العلاوات والتي تمثل: التضخم، مخاطرة عدم السداد، مخاطرة السيولة، مخاطرة الائتمان. ويمكن التعبير عن ما تقدم بالصيغة الرياضية التالية:

$$K = K_1 + IP + DRP + LP + MRP$$

حيث أن:

K = سعر الفائدة الاسمي

K_1 = سعر الفائدة الخالي من المخاطرة

IP = علاوة التضخم

DRP = علاوة عدم السداد

LP = علاوة السيولة

MRP = علاوة مخاطرة الائتمان

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في سعر الفائدة منها غير مباشرة تحددها بعض النظريات ومنها مباشرة تتعلق بالظروف الاقتصادية المحددة بعمليات الادخار والاستثمار، فمن النظريات التي فسرت سلوك أسعار الفائدة هي نظرية التوقعات، حيث تحدثت عن إمكانية تأثير سعر الفائدة بتوقعات المستثمرين بشأن معدلات التضخم في المستقبل، ونظرية تفضيل السيولة التي فسرت حركة سعر الفائدة وأشارت إلى أن الأوراق المالية طويلة الأجل تدر عائد أعلى مما تحققه الأوراق المالية قصيرة الأجل، أما نظرية تجزئة السوق فقد فسرت سعر الفائدة انطلاقاً من حقيقة اختلاف أدواق المقرضين والمقترضين من ناحية آجال الاستحقاق وظروف العرض والطلب في الأسواق طويلة وقصيرة الأجل، وأما بالنسبة للعوامل المباشرة فتؤثر السياسة النقدية على عرض النقد والودائع تحت الطلب من خلال دور السلطة النقدية في تحديد حجم النقد في السوق، فكلما زاد نمو العرض النقدي كلما انخفض مستوى سعر الفائدة والعكس صحيح، كما تؤثر السياسة المالية على سعر الفائدة، فزيادة حجم الدين العام للدولة نتيجة لسياساتها الانفاقية يجبرها على الاقتراض من البنوك وهذا يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، أيضاً يؤثر مستوى النشاط الاقتصادي في سعر الفائدة حيث أن ازدياد النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأموال وهذا يؤدي إلى ارتفاع هيكل أسعار الفائدة خاصة عندما يرافق ذلك ارتفاع بالتضخم وعرض النقد ويحدث العكس في حالة انخفاض النشاط الاقتصادي (عمر وحمود، ٢٠٠٨).

وإن ارتفاع سعر الفائدة يمكن أن يعطي ميزة للبنوك من خلال ضبط الفارق بين أسعار الاقتراض والادخار، كما أن تأثير الزيادة في معدلات الفائدة على إيرادات البنوك تعتمد على قرارات البنك نفسه بالنسبة للقروض أو الأوراق المالية التي يرغب بشرائها، فأسعار الفائدة على القروض عادة ما تكون أعلى من أسعار الفائدة على الأوراق المالية في وقت ارتفاع معدلات الفائدة، لذا فإن البنوك ستلجأ للقروض لكسب عائدات أعلى بدلاً من الأوراق المالية (Abdul Jamal et al., ٢٠١٢).

وفيما يخص أسعار الفائدة في الأردن فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ باستثناء الودائع تحت الطلب، كما انخفضت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية في عام ٢٠١٣ باستثناء تسهيلات الجاري مدين والتي شهدت ارتفاعاً عن مستواها المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣).

إن زيادة سعر الفائدة على الودائع سوف تحفز المودعين على الادخار والإيداع بشكل أكبر ومن ثم تزيد الودائع في البنوك التجارية وتزداد معها استثمارات البنك من هذه الأموال وتحقيق عائد مرتفع.

ثالثاً: عرض النقود

يقصد بعرض النقود كمية النقود الموجودة في الاقتصاد في وقت معين، ويوجد عدة طرق لقياس العرض النقدي تختلف فيما بينها بدرجة السيولة، حيث أن المفهوم الضيق لعرض النقود (M1) والمفهوم الواسع لعرض النقود (M2) معمول بهما من قبل البنك المركزي الأردني، وكما يلي:

١- المفهوم الضيق لعرض النقود (M1):

يشتمل عرض النقود بمفهومه الضيق على النقد المتداول والودائع تحت الطلب بالدينار الأردني، لدى الجهاز المصرفي، مضافاً إليه ودائع المؤسسات المصرفية تحت الطلب لدى البنك المركزي الأردني.

٢- المفهوم الواسع لعرض النقود (M2):

يشتمل على عرض النقود بمفهومه الضيق (M1)، مضافاً إليه شبه النقد. ويتكون شبه النقد من الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية، مضافاً إليها ودائع التوفير والودائع لأجل بالدينار الأردني وبالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (بني هاني، ٢٠١٣).

٣- المفهوم الأوسع لعرض النقود (M3):

ويشتمل على عرض النقود بمفهومه الواسع M2 مضافاً إليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية، أي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة Deposits at Mutual Saving Bank وجمعيات الإقراض والادخار Saving & Loans Associations وصناديق الادخار، بمعنى أن عرض النقود يشمل المطلوبات النقدية وغير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية التي تتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية إضافة إلى مطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية.

٤- عرض النقود بالمعنى (M4) و (M5):

وقد وجد هذان المفهومان لعرض النقود لإدخال شهادات الإيداع الكبيرة في الرصيد النقدي، حيث يشتمل مفهوم M4 على M2 زائداً شهادات الإيداع الكبيرة CDs، واتفاقيات إعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها ليلة واحدة والمصدرة عن البنوك التجارية

ومؤسسات الادخار، بينما يشتمل مفهوم M^0 على M^3 زائداً شهادات الإيداع (بخيت ومطر، ٢٠١٢).

إن التغييرات التي يمكن أن تحدث في المعروض النقدي قد تؤدي إلى تغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمستوى العام للأسعار، على الرغم من أن المعروض من النقود يتحدد أساساً من قبل السياسات التي يتبناها البنك المركزي، والتي يمكن أن تؤثر أيضاً في سلوك الأسر والبنوك على حد سواء (Sufian and Chong, ٢٠٠٨).

وعرض النقود يمكن أن يترك أثراً على عوائد البنوك إما سلبياً أو إيجابياً، ففي حالة انخفاض عرض النقود سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع الطلب على النقود، الأمر الذي سيترك تأثيراً سلبياً على مستوى الاستثمار لدى البنوك وانخفاض عوائدها، أما زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية سيعمل على انخفاض سعر الفائدة عند أي مستوى من الدخل، بمعنى أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى وجود فائض عرض في سوق النقود متسبباً في انخفاض سعر الفائدة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الاستثمار فارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي سيكون لذلك أثر إيجابي على عوائد البنوك (مجيد، ١٩٩٩).

إن زيادة عرض النقد يؤدي إلى حالة من عدم التأكد بشأن معدلات التضخم، الأمر الذي يقود البنوك التجارية إلى تجنب الاستثمار في الأسواق المالية في الوقت الحالي، وبالتالي سينعكس ذلك على أرباحها وعوائدها.

رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي

وهو يمثل كمية أو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع خلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب (الوادي وآخرون، ٢٠١٣).

ويعد من مؤشرات الاقتصاد الكلي الأكثر استخداماً لقياس مجمل النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما (Singh, ٢٠١٠).

والناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية داخل الحدود لذلك البلد بغض النظر عن من يملك الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من مواطني الدولة أو من خارجها، ولا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع أو خدمات يتم إنتاجها خارج البلد، لذلك فإن الناتج المتولد من الناتج المحلي الإجمالي هو دخل محلي، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية (حسين وسعيد، ٢٠٠٤):

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي - صافي مدفوعات الدخل من الخارج

وقد يكون للناتج المحلي الإجمالي أثرين على عوائد البنوك إما إيجابي أو سلبي. ففي حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، فإن الطلب على الائتمان سوف يرتفع نظرا لطبيعة دورة الأعمال التجارية التي يزداد فيها الطلب على الائتمان في حالات الازدهار الاقتصادي مما يولد عوائد مرتفعة للبنوك، وعلى العكس من ذلك في حالة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن الطلب على الائتمان سوف ينخفض نتيجة لحالة الركود الاقتصادي وبالتالي تأثيره السلبي على عوائد البنوك (Ongore and Kusa, ٢٠١٣).

ويعود سبب الانخفاض أو الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى تقلب سعر الفائدة، فعندما ينخفض سعر الفائدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار وبالتالي زيادة حجم الاستثمار، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما يزيد الطلب على الأدوات الاستثمارية، مما يرفع من أسعارها ويحسن عوائدها (لعصامي، ٢٠١١).

وفي المملكة الأردنية فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ما قيمته ٢٠,٤٧٦.٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ وبمعدل نمو بلغ ٢.٦% عن نهاية عام ٢٠١٠، فيما وصلت قيمة هذا الناتج إلى ٢١,٠٤٩.٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ستستمر في الصعود حتى عام ٢٠١٥ لتستقر بعد ذلك عند مستوى ٤.٥% خلال الأعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨، وهذا يدل على أن الاقتصاد الأردني مستقر نسبيا مقارنة مع الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ والتي شهدت واحدة من أدنى معدلات النمو الاقتصادي خلال الربع قرن الأخير (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٢).

وكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ومن خلاله زيادة نصيب الفرد منه، كلما زاد الطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص والخدمات المصرفية بشكل عام، إضافة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يعمل على جذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في بيئة عمل مزدهرة مما يعود بالفائدة على القطاع المصرفي وتعظيم أرباحه، كما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي دليل على حالة الازدهار الاقتصادي الذي يزيد من فرص العمل والحد من البطالة مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض وانخفاض معدلات التخلف عن السداد وبالتالي تحقيق المزيد من المدخرات للبنوك التجارية.

خامساً: الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

يمثل الدين العام الداخلي الرصيد القائم للديون المحلية على الحكومة المركزية (ضمن الموازنة^(١))، ومؤسسات حكومية بموازنات مستقلة^(٢))، ويشمل على الرصيد القائم للسندات والأذونات الحكومية بالإضافة إلى الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المباشرة والتي تحصل عليها الحكومة من الجهاز المصرفي ومن المصادر غير البنكية (النشرة الشهرية للبنك المركزي، ٢٠١٣).

ويعتبر الدين الداخلي أداة أساسية مهمة تستخدمها معظم الحكومات في معظم البلدان المتطورة والنامية لسد الثغرات المالية الداخلية والخارجية، وذلك عن طريق استغلال فعال لموارد معينة في هذه البلدان لزيادة الإنتاجية وتعزيز الدخل وزيادة الأرباح (Ahmad et al., ٢٠١٢).

كما ويعد الاقتراض العام الداخلي من أهم عناصر دعم السياسة المالية، حيث تلجأ الحكومة نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة من خلال إصدار الأذونات والسندات الحكومية بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، فتقوم بإصدار سندات حكومية بأسعار فائدة مرتفعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سيولة البنوك، وأيضا يؤثر على عرض النقود مما يجعل له تأثير غير مباشر في رفع المستوى العام للأسعار، إضافة على ذلك فإن الدين العام الداخلي للحكومة المركزية يعتبر منافسا لديون القطاع الخاص، إذ أن ارتفاع الدين الداخلي للحكومة سيكون على حساب الديون المتاحة لاستثمارات القطاع الخاص (لعصامي، ٢٠١١).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية يلاحظ ارتفاع صافي الدين العام (يشمل القروض الحكومية والمكفولة) بمقدار ٣,١٧٨.٦ مليون دينار ليصل إلى ١٦,٥٨٠.٤ مليون دينار، حيث ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام ٢٠١٢ بمقدار ٢,٧٣٣.٠ مليون دينار عن نهاية عام ٢٠١١ ليصل إلى ١١,٦٤٨.٠ مليون دينار، وهذا الارتفاع في الدين العام جاء نتيجة لتمويل عجز الموازنة وموازنات الوحدات المستقلة ولا سيما شركة الكهرباء الوطنية من خلال إصدار الأذونات والسندات الحكومية بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، حيث بلغت قيمة الإصدارات الحكومية ٦,١٥٨.٥ مليون دينار منها أذونات خزينة بقيمة ١,٥٠٥.٥ مليون دينار وسندات حكومية بقيمة ٤,٣٠٧.٥ مليون دينار، كما ركزت الحكومة الأردنية على السوق المحلي لتلبية احتياجاتها التمويلية وهذا أدى إلى ارتفاع حصة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام لتصل إلى ٧٢.٠% في

(١) اللوزارات والدوائر الحكومية التي تعمل ضمن أجهزة السلطة المركزية، وتصدر موازنتها السنوية ضمن قانون الموازنة العامة.

(٢) الدوائر الحكومية والهيئات الرسمية التي لا تعمل من أجل الربح، وتصدر موازنتها ضمن موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة.

نهاية عام ٢٠١٢، حيث شكل الدين الداخلي المقدم من القطاع المصرفي ما نسبته ٥٩.٧% من إجمالي الدين العام حيث بلغت ١٠,٥١٠,٠ مليون دينار، في حين شكلت الديون المقدمة من القطاعات الأخرى ما نسبته ١٢.٣% من إجمالي الدين العام حيث بلغت من إجمالي الدين العام حيث بلغت ٢,١٦٨.٠ مليون دينار (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٢).

إن لارتفاع الدين العام الداخلي للحكومة المركزية أثر كبير في زيادة التضخم وفي زيادة الأسعار وتدني مستوى الدخل لدى الأفراد وبالتالي قد يعود ذلك بالأثر السلبي على البنوك التجارية وانخفاض استثماراتها وعوائدها.

المبحث الخامس: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

١- دراسة جرادات (٢٠١٢) بعنوان: أثر التضخم وسعر الفائدة وحوالات العاملين وسيولة على عوائد الأسهم في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من ١٩٨٠-٢٠١١.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء لاختبار اثر كل من التضخم وسعر الفائدة وحوالات العاملين وسيولة السهم على عوائد الأسهم في السوق المالي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١). ولتحقيق هذا الغرض قامت الدراسة باختبار الفرضيات من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد لاختبار كل من تحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل واختبار استقرارية البيانات والتكامل المشترك بأسلوب جوها نسين، وتطبيق اختبار جرا نجر للسببية لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة سببية تبادلية بين جميع المتغيرات، فقد وجدت علاقة إيجابية بين عوائد الأسهم وكل من التضخم وحوالات العاملين وسيولة السهم، وعلاقة سلبية بين أسعار الفائدة وعوائد الأسهم.

٢- دراسة لعصامي (٢٠١١) بعنوان: تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق عمان المالي _دراسة قياسية للفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٩.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق عمان المالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) والتي شملت على عرض النقود بمفهومه الواسع، سعر الفائدة على الودائع، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي للحكومة المركزية أما مؤشرات الأداء فتمثلت في الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة

السوقية وأحجام التداول لكل من المستوى الكلي والقطاعي باعتماد بيانات فصلية لمتغيرات الدراسة.

وقامت الدراسة باختبار سكون السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع واختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بطريقة جوها نسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ بالاعتماد على تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الفورية حيث أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين الأرقام القياسية القطاعية لأسعار الأسهم و متغيرات الدراسة المستقلة من جهة وبين أحجام التداول القطاعية والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

أما اختبار متجه تصحيح الخطأ فقد دل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة وكذلك بين حجم تداول قطاع التأمين والمتغيرات الاقتصادية كما توصل الاختبار إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة من جهة وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحجم تداول قطاع التأمين حيث كان معامل حد الخطأ سالب ومعنوي إحصائياً وأظهرت نتائج تحليل مكونات التباين أن الدين العام الداخلي كان له تأثير أكبر من المتغيرات للمتغيرات للتحولات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع التأمين والخدمات في حين كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك المفسر الأقوى للرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة وحجم تداول قطاع التأمين أما بقية القطاعات فقد كان سعر الفائدة على الودائع هو المفسر الأقوى للمتغيرات في أرقامها القياسية وأحجام تداولها أما تحليل دوال الاستجابة الفورية لردة الفعل فقد أظهرت استجابة الرقم القياسي لأسعار الأسهم وأحجام التداول القطاعية لأي صدمات عشوائية في المتغيرات الاقتصادية في المدى القصير.

٣- دراسة السرايري (٢٠١٠) بعنوان: محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية.

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك مع خصائصها الداخلية والعوامل الخارجية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات المالية الخاصة بعشرة بنوك سعودية والمؤشرات المتعلقة بالقطاع المصرفي وبتغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك عن الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٦. ولدراسة تحليل محددات الربحية المقدره بمعدل العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة اعتمدت الدراسة في اختبار فرضيات البحث على خاصية بيانات المجاميع المتوازنة باستخدام نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية.

وأظهرت نتائج الدراسة في حال احتساب الربحية بمعدل العائد على حقوق الملكية أن أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك السعودية تتمثل في: نسبة كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات، نمو إجمالي الناتج المحلي، وتطور القطاع المصرفي.

كما خلصت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين صافي هامش الفائدة المقدر للربحية من جهة، وحجم البنك، ونسبة السيولة النقدية (أثر سلبي)، ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى. كما بينت الدراسة أن المتغيرات المتعلقة بخطر الائتمان، بتطور نسبة التضخم، وتطور نسبة الودائع بين المصارف غير دالة إحصائياً ولها أثر ضعيف على كل مؤشرات الربحية.

٤- دراسة يوسف (٢٠٠٨) بعنوان: تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على عائد الأسهم والمسببة لهذا التذبذب الحاد، وبيان أي العوامل أكثر تأثيراً من غيرها على عوائد الأسهم (العوامل الداخلية أم الخارجية). وتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦، أما عينة الدراسة فهي طبقية عشوائية وتشكل (٣٠%) من المجتمع الأصلي حيث بلغ عدد شركاتها (٦٠) شركة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression بغرض اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين (معدل التضخم، أسعار الفائدة، عدد العاملين وحجم رأس مال الشركات) وعوائد الأسهم، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين (عجز ميزان المدفوعات، عجز الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة للدولة) وعوائد الأسهم.

٥- دراسة المغربي (٢٠٠٧) بعنوان: أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد أسهم الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر متغيرات الاقتصاد الكلي (كعوامل مستقلة) على عوائد أسهم الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية (كعامل تابع) خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٥ حيث شملت عينة الدراسة ٢٧ شركة صناعية توفرت عنها

المعلومات والشروط اللازمة لإجراء الدراسة تنتمي إلى كافة قطاعات السوق الصناعي الأردني أما الشركات المستثناة من الدراسة ١٩ شركة تم استثناءها بسبب عدم توفر البيانات اللازمة عنها وتأسيسها بعد عام ١٩٩٠ وقد قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج من خلال أسلوب الانحدار المتعدد ومقياس ديرين-واتسون لفحص الارتباط الذاتي ومعامل التحديد واختبارات مستوى المعنوية (T) و (F) بالإضافة إلى التحليلات الوصفية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد أسهم الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية كمتغير تابع وبين المتغيرات التالية: معدل التضخم في الأردن ومعدل سعر الفائدة ومعدل العرض النقدي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١- دراسة AL-Qudah and Jaradat (٢٠١٣) بعنوان: **The Impact of**

Macroeconomic Variables and Bank Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (المتغيرات الخارجية) وسمة البنك (المتغيرات الداخلية) على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، وبغرض تحليل البيانات استخدمت الدراسة نموذج الأثر الثابت وطريقة المربعات الصغرى وتعميمها على فرضيات الدراسة.

وأظهرت نتائج التحليل التجريبي أن كفاية رأس المال وحجم البنك لها أثر إيجابي وهام على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين أن الرفع المالي له أثر سلبي وكبير على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما السيولة فلها تأثير سلبي كبير على العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما وجدت الدراسة أن متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتمثل بمؤشر بورصة عمان، مرخص البناء متر مربع، ونمو المعروض النقدي لها أثر إيجابي كبير على ربحية البنوك الإسلامية.

٢- دراسة Ongore and Kusa (٢٠١٣) بعنوان: **Determinants of Financial**

Performance of Commercial Banks in Kenya.

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الأداء المالي في البنوك التجارية في كينيا، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لغرض اختبار البيانات، وتم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) وصافي هامش الفائدة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المحددات الداخلية للبنك (كفاية رأس المال، جودة الأصول و كفاءة الإدارة) لها تأثير كبير على أداء البنوك التجارية في كينيا باستثناء متغير السيولة، أما متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) فلم يكن لها تأثير كبير على الأداء المالي، وان البنوك التجارية في كينيا تتحكم بها قرارات مجلس الإدارة في حين أن عوامل الاقتصاد الكلي لديها مساهمة ضئيلة.

٣- دراسة Bilal et al (٢٠١٣) بعنوان: Influence of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Profitability of Commercial Banks: A Case Study of Pakistan.

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير المحددات الداخلية الرئيسية للبنك (الودائع إلى الأصول، حجم البنك، نسبة رأس المال، صافي هامش الفائدة والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض) وعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو الصناعة) على ربحية البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار لمعرفة إن كان التأثير كبير أو ضئيل للمتغيرات المستقلة على التابعة.

وخلصت الدراسة إلى أن حجم البنك، صافي هامش الفائدة ومعدل الصناعة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتأثير سلبي لكل من القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والتضخم على العائد على الأصول، أما نسبة رأس المال فكان لها تأثير إيجابي كبير على العائد على حقوق الملكية.

٤- دراسة Weersainghe and Perera (٢٠١٢) بعنوان: Determinants of Profitability of Commercial Banks In Srilanka.

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير المحددات الخاصة بالبنك ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التجارية في سريلانكا خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١، وقد تم جمع بيانات ربع سنوية من جميع البنوك التجارية العاملة في سريلانكا، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج E- Views لدراسة التأثير بين المتغيرات، وتم استخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للربحية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم البنك والسيولة وكفاءة تكاليف التشغيل على ربحية البنوك التجارية في سريلانكا، إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والعائد على الأصول (ROA)، بينما وجدت أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر بشكل كبير على الربحية لكن له علاقة إيجابية مع العائد على الأصول (ROA).

٥- دراسة Abdul Jamal et al. (٢٠١٢) بعنوان: Determinants of Commercial Banks Return on Asset: Panel Evidence From Malaysia.

هدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية عوامل الاقتصاد الكلي في التأثير على ربحية البنوك التجارية المحلية والأجنبية في ماليزيا، ولهذا الغرض تم استخدام بيانات ١٦ بنك تجاري وتم اختبار البيانات باستخدام تقنية الانحدار خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١، ولتحديد الاختلاف في المحددات الخارجية بين البنوك المحلية والأجنبية تم جمع العينات ثم تقسيمها وفقا لمليتها مما أدى إلى عينتين ٨ بنوك محلية و٨ بنوك أجنبية.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن جميع العوامل الخارجية وهي (التضخم، سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي) لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول لجميع البنوك التجارية، أما سعر الفائدة وجد أن له تأثير إيجابي على أرباح البنوك الأجنبية ولم يظهر له أي تأثير على أداء البنوك المحلية.

٦- دراسة Günsel (٢٠١٢) بعنوان: " Micro and Macro Determinants of Bank Fragility in North Cyprus Economy.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين العوامل الاقتصادية الجزئية والعوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على ربحية البنوك في جمهورية قبرص الشمالية، وذلك باستخدام النموذج اللوجستي متعدد المتغيرات، وذلك بأخذ ٢٤ بنك قبرصي خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٨).

وقد تمثلت العوامل الجزئية برأس المال، والقروض، وصافي الدخل، والودائع وحجم الأصول، أما فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية الكلية فتتمثل بكل من الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، معدل الفائدة الحقيقي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي والودائع وحجم الأصول وبين الربحية، ووجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال وصافي الدخل والقروض والحجم وبين الربحية.

٧- دراسة Alper and Anbar (٢٠١١) بعنوان: Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey.

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات ربحية البنوك التجارية في تركيا (محددات خاصة بالمصرف ومحددات الاقتصاد الكلي) وذلك خلال الفترة الزمنية ٢٠١٠-٢٠٠٢. وتم اخذ عينة من بيانات ١٠ بنوك تجارية، واستخدمت الدراسة أسلوب (Panel Data) Analysis الذي ضم خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، حيث تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتطبيق نموذج الأثر الثابت بغرض تحليل البيانات، وتم قياس ربحية البنوك من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن حجم الأصول والدخل من غير الفوائد له تأثير إيجابي وكبير على ربحية البنوك، وتأثير سلبي وكبير لمحفظة القروض على ربحية البنوك، ولم تجد تأثير مهم لكل من كفاية رأس المال والسيولة وصافي هامش الفائدة على ربحية البنوك، أما فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي فوجدت أن سعر الفائدة الحقيقي له تأثير إيجابي على أداء البنوك، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ليس لها تأثير مهم على ربحية البنوك.

٨- دراسة Argabat (٢٠١٠) بعنوان: The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى طبيعة ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨م)، ومن أجل قياس ربحية البنوك قام الباحث بالاعتماد على النسب المالية وذلك من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بالإضافة إلى اعتماده على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث تم تطبيق الدراسة على ٢٢ بنك تجاري أردني و ٢ بنك إسلامي أردني وتم تحليل البيانات باستخدام الطرق الإحصائية وذلك بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك ارتفاع في العائد على حقوق الملكية (ROE)، وعلى العائد على الأصول (ROA) لبنوك عينة الدراسة، ويرجع سبب ذلك إلى كفاءة البنوك التجارية الأردنية في توظيف الأصول وحقوق الملكية، وأيضا توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي تمتلك أصول عالية قد حققت إيرادات عالية مما انعكس بشكل إيجابي على العائد على الأصول، بالإضافة إلى ذلك أن هناك ازدياد في ودائع البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب ازدياد الوعي المصرفي مما نتج

عنه ازدياد عدد المودعين، وأيضا إن هناك عوامل أخرى تؤثر على ربحية البنوك التجارية الأردنية منها هيكل الودائع، والسلف، والحوالات، والعمليات ما بين الفروع، والعمولات المصرفية، والتنويع بالخدمات والمنتجات المصرفية.

٩- دراسة Sufian and Habibullah (٢٠٠٩) بعنوان: **Determinants of Bank Profitability in A Developing Economy: Empirical Evidence From Bangladesh.**

هدفت الدراسة إلى اختبار أداء ٣٧ بنك تجاري في بنغلادش بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٤، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

وأشارت النتائج التجريبية من هذه الدراسة إلى أن خصائص البنك ولا سيما كثافة القروض ومخاطر الائتمان والتكلفة لها آثار إيجابية وهامة على أداء البنوك، في حين أن معروضات الدخل من غير الفائدة لها علاقة سلبية مع ربحية البنوك، كما أشارت النتائج إلى أن الحجم له تأثير سلبي على العائد على متوسط حقوق المساهمين وله تأثير إيجابي على العائد على الموجودات (ROA) وصافي هامش الفائدة.

أما بالنسبة لتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي فقد وجدت النتائج أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير كبير على ربحية البنوك باستثناء التضخم الذي وجد أن له علاقة سلبية مع ربحية البنوك في بنغلادش.

١٠- دراسة Wasluzzaman and Tarmizi (٢٠٠٨) بعنوان: **Profitability of Islamic Bank in Malaysia An Empirical Analysis.**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على ربحية البنك الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، وقد تمثلت عينة الدراسة على (١٦) بنك إسلامي، ولتحقيق ذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square)، وقد قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والسيولة، وفعالية العمليات البنكية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان وجود علاقة طردية بين السيولة وفعالية العمليات البنكية، ووجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم مع الربحية.

١١- دراسة Althanasoglou et al. (٢٠٠٦) بعنوان: **Determinants of Bank profitability in the South Eastern European Region.**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير العوامل الاقتصادية على ربحية القطاع المصرفي في الإقليم الأوروبي الجنوبي الشرقي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) وقد تم استخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمعيارين لقياس الربحية، أما محددات الربحية فمنها داخلية تمثلت بنسبة السيولة، وكفاية رأس المال، والمصاريف التشغيلية، وحجم البنك. ومنها خارجية تمثلت بالمتغيرات الاقتصادية التي تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية المحيطة بالبنوك عينة الدراسة مثل التضخم، والتغير في أسعار الفائدة.

ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى لاختبار العلاقة بين ربحية البنك من جهة ومحددات الربحية من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من التركيز المؤسسي للودائع والتضخم من جهة وبين ربحية البنك مقاسه بمعدل العائد على الأصول من جهة أخرى. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المصاريف التشغيلية وحقوق الملكية من جهة وبين ربحية البنك من جهة أخرى. وأشارت إلى أن البنوك الأجنبية العاملة في الإقليم تحقق أرباحاً أكبر من البنوك المحلية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة في سياق الدراسات السابقة لدراسة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على العائد في البنوك التجارية وتحديداً التضخم وأسعار الفائدة وعرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي للحكومة المركزية، وما تتميز به هذه الدراسة أنها ستتناول فترة زمنية أطول عن تلك الفترات التي تناولتها الدراسات الأخرى وهذه الفترة تمتد من عام ١٩٩٢-٢٠١٣، حيث ستحاول دراسة الأثر لهذه العوامل على المدى الطويل، وتستمد هذه الدراسة أهمية من خلال قلة الدراسات المحلية والعربية التي درست أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عائد البنوك التجارية، وأن معظم الأزمات المالية تكون نتيجة لتأثير هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفصل الثالث : العائد في البنوك التجارية

الفصل الثالث

العائد في البنوك التجارية

مقدمة

توفر البنوك التجارية أموالها الاستثمارية من مصادر التمويل المختلفة مثل: ودائع العملاء والقروض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى بضمانة الأصول، بالإضافة إلى الأموال المملوكة (حقوق الملكية)، وتقوم بتوجيه هذه الأموال إلى استثمارات تولد عائدا مرتفعا، حيث أن الهدف الأساسي للبنوك التجارية شأنها شأن المؤسسات المالية الأخرى هو تعظيم ثروة الملاك، وهذا يتطلب من المديرين أن يقوموا بعملية تقييم للعوائد المتوقعة والمخاطر التي قد يتحملها البنك باعتبارها سمتان متلازمان لأي استثمار، كما أن إدارة هذه العلاقة بشكل كفاء هو الضامن لاستمرار البنوك بالمحافظة على الموقع التنافسي في السوق المصرفية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف لمفهوم العائد المتوقع ومقاييسه وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: مفهوم العائد ومقاييسه

أولاً: مفهوم العائد

يعرف العائد على الاستثمار بأنه المبلغ أو نسبة الأرباح الناتجة عن الاستثمار أو المحفز والمكافئ لكل استثمار (Gangadhar and Babu, ٢٠٠٦).

كما يعرف بأنه إجمالي المكاسب والخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية معينة (Gitman, ٢٠١١).

ويعرف بأنه العائد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل تضحيته في الوقت الحاضر بأمواله من خلال استثمارها لفترة زمنية معينة، فالعائد الذي يتوقعه المستثمر ليس بالضرورة أن يحصل عليه، نظرا لما يرافق الاستثمار من مخاطر الوقوع بالخسارة، وتقلبات سعر الصرف، وتقلب أسعار الفائدة، والظروف غير المتوقعة التي يعجز المستثمر عن التنبؤ بها (صيام، ٢٠٠٣).

ومن خلال التعاريف آنفة الذكر يمكن تعريف العائد "بأنه صافي الإيراد المتحقق من توظيف الأصول المالية في استثمارات مختلفة خلال مدة من الزمن".

وترتبط العوائد بفترة زمنية مستقبلية، وبالتالي تعتمد على حدوث بعض التوقعات والاحتمالات غير المؤكدة والتي تتمثل بالمخاطر، وبالتالي يتم الاعتماد على العائد المتوقع والذي يتمثل بالمعادلة التالية:

$$E(R) = \sum_{i=1}^m R_i P_i$$

حيث أن:

$E(R)$ = العائد المتوقع

R_i = العائد خلال الفترة

P_i = احتمالية وقوع الحدث

m = عدد العوائد الممكنة

Source: Ross et al. (٢٠٠٠)

ويشير معدل العائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في القرض بأنه يساوي معدل العائد الخالي من المخاطر مضافاً إليه عائد يعوضه عن المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال المستثمرة، ويتم حساب العائد المطلوب من خلال المعادلة التالية:

$$R = 1 + L$$

حيث أن (R) تمثل العائد المطلوب من قبل البنك، أما (1) فتمثل العائد الخالي من المخاطر الذي يمكن أن يحصل عليه البنك في حال قيامه باستثمار أمواله في أصول خالية من المخاطر كالاستثمار في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل مثل شهادات الإيداع وأذونات الخزينة، أما (L) فتمثل بدل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء الاستثمار في القروض، حيث يزداد بدل المخاطر مع زيادة الأموال المقترضة، وكلما كان النشاط الذي يموله القرض شديد التأثير بالظروف الاقتصادية (هندي، ٢٠٠٦).

وتسعى البنوك التجارية لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم عائد الملاك، وهذا الأمر يتطلب من إدارة المصرف أن تقوم بعملية تقييم للعوائد والمخاطر التي يمكن أن يتحملها البنك، حيث أن ارتفاع العائد يشير إلى أن إدارة البنك تقوم باستثمار أموالها في أصول تولد عائد مرتفع وبتكلفة منخفضة، ولكي يحافظ المصرف على هذا العائد المرتفع يتعين عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر أو أن يقوم بتخفيض التكاليف، كما يجب أن يقوم البنك بتحقيق توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عائد مرتفع والمخاطر المصاحبة لذلك (حماد، ٢٠٠٣).

ولكي تقوم البنوك التجارية بتعظيم العائد يجب أن تعمل إدارة البنك على الاستفادة من طريقة عمل البنوك الأخرى وإجراء مقارنة فيما بينها من خلال الاعتماد على المعلومات الصادرة عن البنك المركزي وتقارير البنوك أو الجهات الرسمية الأخرى، ومعرفة أسباب الاختلاف في معدلات العائد الذي قد يعود إلى عوامل داخلية تتعلق بالبنك نفسه أو إلى عوامل خارجية تتعلق بالاقتصاد بشكل عام، ووضع الخطط الملائمة والكفيلة بتحقيق العائد المطلوب (حنفي وأبو قحف، ٢٠٠٤).

وتبقى عوائد البنوك التجارية حساسة لظروف الاقتصاد الكلي على الرغم من الاتجاه السائد في الصناعة المصرفية نحو المزيد من التنوع الجغرافي واستخدام أكبر للتقنيات الهندسية لإدارة المخاطر والمرتبطة بدورة الأعمال التجارية (Sufian and Habibullah, ٢٠٠٩).

ثانياً: مقاييس العائد

هناك العديد من مقاييس العائد التي تعكس مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح المناسبة وتعظيم ثروة الملاك، ومن أبرز المؤشرات هي:

١- العائد على الأصول:

يمثل نسبة تشير إلى ربحية البنك، وتقيس قدرة إدارة البنك على توليد الدخل الصافي من إجمالي استثماراته في الموجودات، فزيادة هذه النسبة تدل على كفاءة إدارة البنك في استخدام أصولها، بينما انخفاض النسبة تعني الاستخدام غير الفعال للأصول من قبل البنك (Khrwish, ٢٠١١).

ويعد العائد على الأصول من أهم المؤشرات لقياس الكفاءة الإدارية للبنك، ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية (Rose and Hudgins, ٢٠٠٨):

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كما ويعتبر العائد على الأصول من أشهر الأدوات المالية المستخدمة في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ويعبر عن قدرة الأصول على تحقيق ربح معبر عنه كنسبة عائد، والعائد المتوقع من الاستثمار في الأصول هو تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة من هذا الاستثمار في حين أن العائد المتحقق فعلاً هو حصيلة الإيرادات المتولدة عن عملية الاستثمار، وبالتالي فإن التباين بين

العائد المتوقع والمتحقق يعتبر مخاطر موضوعية تزداد وتقل بارتفاع وانخفاض مستوى التباين بين المتحقق والمتوقع من العائد (السبيعي، ٢٠١٢).

إن استخدام هذه النسبة لغايات التحليل المالي يضع الخطوط العريضة لعملية التخطيط والرقابة في إدارة الأصول، ويلاحظ أن هذه النسبة صممت أصلاً لتظهر العلاقة بين جميع بنود القوائم المالية، ولكي تمكن المحللين الماليين من المقارنة بين الأداء الفعلي والمتوقع في البنك الواحد أو بين عدة بنوك (أبو الهيجاء، ٢٠٠٤).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية نجد بأن العائد على الأصول في القطاع المصرفي قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٤ ليصل ٢% وهو أعلى مستوى له في نهاية عام ٢٠٠٥، ومن ثم بدأ معدل العائد على الأصول بالتراجع بشكل تدريجي ليصل إلى ٠,٦% في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢ وهو ما يعادل عائد سنوي بمقدار ١,٢% (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠١٣).

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على العائد على الأصول كمقياس للعائد في البنوك التجارية باعتباره من أكثر المقاييس كفاءة واستخداماً في تقييم أداء وربحية البنوك، كما أن هذا المقياس تم الاعتماد عليه في معظم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

٢- العائد على حقوق الملكية:

تمثل حقوق الملكية رأس المال المدفوع بالكامل مضافاً إليه الاحتياطات القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة على المساهمين، وهذه الحقوق تساوي إجمالي الموجودات مطروحة منها إجمالي الالتزامات سواء كانت قصيرة أو طويلة أجل (عبد علي، ٢٠٠٨).

وتشير هذه النسبة إلى مقدار العائد الذي يحصل عليه البنك مقارنة بالمبلغ الإجمالي من حقوق المساهمين، ويمثل معدل العائد المتحقق من الأموال المستثمرة في البنك من قبل مساهميه، ويعكس هذا المؤشر مدى فعالية إدارة البنك في استخدام أموال المساهمين، بمعنى آخر إن أفضل عائد على حقوق الملكية يتحقق إذا كانت إدارة البنك أكثر قدرة وفاعلية في الاستفادة من رأس مال المساهمين، والأعمال التي لديها ارتفاع في العائد على حقوق الملكية من المرجح أن تكون قادرة على توليد النقدية داخلياً (Ongore and Kusa, ٢٠١٣).

ويمكن قياس العائد على حقوق الملكية من خلال الاعتماد على المعادلة التالية (Rose and

Hudgins, ٢٠٠٨:

صافي الدخل

إجمالي حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية =

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال مضاعف حقوق الملكية (EM) Equity Multiplier والذي يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية، و يقوم هذا المضاعف بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، فكلما ارتفعت قيمة المضاعف، كلما دل ذلك على اعتماد البنك بشكل أكبر على التمويل بالدين مقارنة باعتماده على حقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي ومدى الاعتماد على التمويل بالدين، كما يمثل مقياساً لكل من العائد والمخاطرة (حماد، ٢٠٠١).

وشهد معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية ارتفاعاً ملفتاً منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥ لترتفع النسبة من ٩,٩% إلى ٢٠,٩%، ومن ثم بدأ العائد على حقوق الملكية بالتراجع بشكل تدريجي ليصل إلى ٤,٨% في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢ وهو ما يعادل معدل عائد سنوي يبلغ ٩,٦% (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠١٣).

٣- صافي هامش الفائدة

ويقاس هذا المؤشر الفجوة بين إيرادات الفوائد التي يتلقاها البنك على القروض والأوراق المالية وتكلفة الأموال المقترضة، وعادة ما يعبر عنه كنسبة مئوية عن ما يكسبه البنك من فائدة على القروض الممنوحة وغيرها من الأصول في فترة زمنية محددة مطروحا منها الفائدة المدفوعة على الأموال المقترضة مقسومة على متوسط كمية الأصول المدرة للدخل في تلك الفترة الزمنية (Ongore and Kusa, ٢٠١٣).

كما يعرف بأنه صافي إيرادات الفوائد مقسوماً على مجموع الأصول المدرة للدخل (Gul et al., ٢٠١١).

وعليه فإنه يتم حساب صافي هامش الفائدة من خلال المعادلة التالية (رمضان وجودة، ٢٠٠٠):

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{الفوائد الدائنة} - \text{الفوائد المدينة}}{\text{الأصول المدرة للدخل}}$$

ويعكس هذا المؤشر كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات المتأدية من القروض والاستثمارات المالية، وارتفاع هامش صافي الفائدة دليل على استقرار البنك وزيادة أرباحه، وبالتالي يعتبر من المقاييس الأساسية لربحية البنوك، ومع ذلك فإن الارتفاع الكبير لهذا المؤشر يمكن أن يعكس ممارسات الإقراض الأكثر خطورة للبنك والمرتبطة بخسائر القروض الكبيرة (Khrawish, ٢٠١١).

إن انخفاض هامش الفائدة دليل على عدم قدرة البنوك التجارية في تحقيق فائدة عالية من خلال استثمار أموالها في القروض وعلى ارتفاع مخاطر عدم السداد وبالتالي سيعمل ذلك على انخفاض العائد.

٤ – هامش صافي الدخل

هو حاصل قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على الإيرادات المستلمة من الفوائد، وهذا الهامش يقيس صافي الدخل المتحقق لكل وحدة من العملة الوطنية من مجموع الإيرادات من الفوائد المستلمة، وزيادة هذا المؤشر تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنك، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إيرادات الفوائد}}$$

٥ – درجة استغلال الأصول

وهو حاصل قسمة الفوائد المستلمة على إجمالي أصول البنك، ويشير هذا المؤشر إلى حصة الأصول من هذه الفوائد، وزيادة هذا المؤشر تدل على كفاءة البنك في استخدام الموجودات لتوليد الدخل، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية (الجنابي، ٢٠٠٥):

$$\text{درجة استغلال الأصول} = \frac{\text{الفوائد المستلمة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

٦ – معامل الرفع المالي

ويشير معامل الرفع المالي إلى مدى اعتماد البنك على التمويل بواسطة الدين بدلا من الملكية، أو إلى استعمال البنك للدين في هيكل التمويل بغرض زيادة العائد على حقوق المساهمين (Besley and Brigham, ٢٠٠٠).

ويبين هذا المؤشر عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية دون أن يترتب عليها أي التزامات قانونية ثابتة يتحملها البنك، وزيادة هذه النسبة تشير إلى زيادة اعتماد البنك على التمويل بالدين بدلا من الاعتماد على رأس مال حقوق المالكين، ويتم حساب معامل الرفع المالي من خلال قسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية وعلى النحو التالي (حنفي، ٢٠٠٢):

$$\text{معامل الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ولمعامل الرفع المالي تأثير على عوائد البنك، من خلال تأثيره المضاعف على العائد على الأصول والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العائد على حقوق الملكية الخاص بالبنك، وبنفس الوقت يعتبر مقياس للمخاطرة لأنه يبين كمية الأصول التي قد يخسرها البنك قبل أن يصل إلى مرحلة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، وهكذا فإن ارتفاع الرفع المالي ينتج عنه زيادة في العائد على حقوق الملكية وذلك عندما يكون صافي الدخل موجبا، ولكن ذلك يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال عالية (حماد، ٢٠٠٣).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية فقد شهدت نسبة الرافعة المالية نموا ملحوظا في قطاع البنوك خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى منتصف عام ٢٠١٢ لترتفع من ٧,٥% في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣,٣% في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢، وبمقارنة هذه النسبة مع الحد المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ ٦% فإنها تعتبر أعلى وبهامش كبير، وهذا يدل على ارتفاع قدرة البنوك التجارية الأردنية على مواجهة المخاطر المحتملة، وعلى المتانة المالية العالية التي تتمتع بها (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠١٣).

٧ - معدل العائد على الأموال المتاحة

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لديه والمتمثلة في حقوق الملكية والودائع، كما أن ارتفاع هذا المعدل دليل على كفاءة البنك في تحقيق العوائد من

توظيف الأموال المتاحة لها في الأصول المربحة، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية (عبد السادة وآخرون، ٢٠٠٨):

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} =$$

٨- معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع قدرة البنك على توليد الأرباح من إجمالي الودائع التي نجح في الحصول عليها، ويتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع بأنواعها الثلاثة (جارية وتوفير ولأجل)، وهذا المؤشر يمثل معدل العائد الصافي على الودائع، وعلى النحو التالي (هندي، ٢٠٠٦):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

إن أهمية هذه النسبة تعود إلى كونها تعطي صورة أفضل في حال ارتفاعها، عن مدى قدرة البنك على تحقيق عائد من إجمالي الودائع التي استطاع الحصول عليها وأحسن استثمارها.

كما أن لمتغيرات الاقتصاد الكلي دور كبير وهام في تحديد مقدار الودائع المتدفقة للبنوك التجارية والاستفادة من عائدها، حيث أنه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي ذلك إلى زيادة نصيب الفرد منه والذي سيعمل بدوره إلى زيادة الطلب على الودائع المصرفية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سوف تدفع الأفراد للادخار طمعا في تحقيق عائد من ورائها وبالتالي ارتفاع ودائع البنوك، كما أن للتوقعات التضخمية دور في تحديد السلوك الادخاري وفي الطلب على الودائع المصرفية، وبالتالي إذا استغلت البنوك التجارية هذه الودائع واستثمارها بالشكل الصحيح سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على هذه الودائع.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على العائد

يواجه البنك العديد من المخاطر من أجل تحقيق عائد مناسب، وهذا الأمر يتطلب منه وضع الخطط المناسبة لمواجهة المتغيرات والعوامل الخارجية التي يصعب السيطرة عليها من أجل تحقيق معدل العائد المقبول في المستقبل (حنفي وأبو قحف، ٢٠٠٤).

وينبغي أن تقوم إدارة البنك باستثمار الموارد المتاحة في أوجه الاستثمار التي يتحقق منها أكبر عائد ممكن، كما يجب عليها أن تتأكد من سلامة الاستثمار، وبمعنى آخر التأكد من إمكانية استرداد قيمة الأصل المستثمر، غير أن تحقيق هذا العائد الكبير لن يتحقق إلا من خلال استثمارات تنطوي على قدر كبير من المخاطر، الأمر الذي قد يعرض البنك إلى خسارة الأصل المستثمر (هندي، ٢٠٠٦).

ولكي يتمكن البنك من زيادة العائد يجب عليه إتباع أساليب معينة تؤدي به إلى زيادة موارده من العمليات المصرفية والتي هي بدورها تؤدي إلى زيادة العائد، فيجب عليه زيادة الموارد التي يحصل عليها من أصوله، ومن الفوائد التي يحصل عليها من عمليات الإقراض والاستثمارات المختلفة، وبالمقابل يجب عليه تخفيض التكاليف التي يتحملها من أجل تقديم الخدمات المصرفية (آل علي، ٢٠٠٢).

ويمكن إيجاز العوامل التي تؤثر على العائد بالنقاط التالية:

أولاً: الموارد البشرية

تسعى البنوك لتأمين العمالة المصرفية المؤهلة واللازمة لأداء العمل المصرفي، وإيجاد مدراء أصحاب خبرة عالية مما يؤثر ذلك بصورة إيجابية على حجم الموارد المالية للمصرف وحجم الاستثمار في القروض والمحفظة المالية، الأمر الذي يعود بشكل إيجابي على عائد البنوك، وتعمل الإدارة ذات الخبرة العالية على زيادة نصيب البنك من الحصة السوقية المصرفية في مجال الودائع والقروض والمحفظة المالية، حيث أن هنالك علاقة إيجابية بين الكفاءة معبراً عنها بالحصة السوقية من الودائع وبين الربحية وقدرة البنك على المنافسة في السوق المصرفية، كما تتمتع البنوك ذات الإدارة الجيدة بقدرتها الرقابية على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار تساهم في خفض التكاليف، بحيث يصبح منحنى التكاليف عند حده الأدنى، كما أن وجود هيكل تنظيمي للبنك يساعد كذلك في تحديد مراكز اتخاذ القرارات وتحديد العلاقة بين كافة المستويات الإدارية، فمرونة التنظيم الإداري وسرعة الاستجابة لمواجهة المخاطر المصرفية يؤدي إلى الاستغلال الجيد للفرص المصرفية المتوفرة (الدهيمش، ٢٠١١).

إضافة إلى أن تطوير الهيكل التنظيمي وإدخال الحاسوب الآلي وشبكات الإنترنت في حساباتها والاقتصاد في نفقات القوى العاملة يساعد في تقليل كلفة الوحدة الواحدة من الخدمات المصرفية المقدمة ويؤدي إلى انخفاض التكاليف على الأمد الطويل، كما أن وجود برامج تدريب متطورة للموارد البشرية والمناسبة لكافة الاختصاصات المختلفة ومتابعة تنفيذها وتقييمها والاهتمام

بها يساعد في تقديم خدمات ذات جودة عالية تحقق للبنوك التجارية ميزة تنافسية في السوق المصرفي وتؤدي في النهاية إلى ارتفاع عوائدها.

ثانياً: الموارد المالية

تشكل الخصوم المكونات للموارد المالية الكلية للبنك، والتي تشمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات بمختلف أنواعها والودائع الجارية والودائع لأجل والقروض التي قد يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى، أما الأصول فهي استخدامات البنك لهذه الموارد، ولا بد أن تتساوى أصول البنك مع خصومه في أي لحظة زمنية معينة (سمحان ويامن، ٢٠١١).

وتعتبر الموارد المالية المتنوعة وقليلة التكلفة من أهم العناصر التي تتحكم في حجم أرباح المصرف، والاستخدام السليم لهذه الموارد يتيح للبنك الدخول في عمليات مصرفية كبيرة تزيد من إيراداته، ويعتبر هيكل الخصوم من العوامل المؤثرة على ربحية المصرف، حيث يلعب حجم الخصوم وهيكلها من حيث طبيعة الموارد المالية الداخلية والخارجية وكلفتها المتمثلة بسعر الفائدة المدفوعة على الودائع والعائد على حقوق الملكية دوراً هاماً في التأثير المباشر على النفقات الكلية، كما أن حصول البنك على موارده بأسعار فائدة منخفضة سيؤدي إلى زيادة صافي هامش الفائدة وبالتالي الأثر الإيجابي على العائد (الدهيمش، ٢٠١١).

ثالثاً: حجم وتركيب الأصول

تشمل الأصول المربحة كل الأصول التي تولد دخل من الفوائد أو متحصلات إيجاريه، وكلما كان حجمها كبير كلما زاد حجم المنفعة المتولدة من هذه الأصول، حيث تؤثر تركيبية الأصول بشكل إيجابي على عوائد البنوك، فالاستثمار في القروض يدر عائداً أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية المختلفة، لذا يمكن للإدارة أن تزيد من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبية الأصول عن طريق التحول من الاستثمار في الأوراق المالية إلى الاستثمار في القروض، وعلى الإدارة أن تقوم بمراجعة مستمرة لأحجام الأصول المدرة للدخل واختيار الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة، لكي يتمكن البنك من التعرف ما إذا كان يحقق عوائد على الأصول أكبر أم أقل من البنوك المنافسة (حماد، ٢٠٠٣).

رابعاً: تغيرات أسعار الفائدة

ويشير إلى مدى حساسية عوائد البنوك للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، وتكون الأصول والخصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة إذا كان يمكن إعادة تسعيرها، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي لأحد عناصر الأصول والخصوم نتيجة للتغير في سعر الفائدة،

حيث يمكن إعادة تسعير الأوراق المالية كالأسهم والسندات وكذلك القروض قصيرة الأجل إذا كان سعر الفائدة عليها متغيرة، وبالتالي يتيح للبنك التعرف على مقدار التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة من خلال قياس حساسية كل من الأصول والخصوم لإعادة التسعير، وهذا يؤثر على مخاطر تقلب عوائد البنوك (الجنابي، ٢٠٠٥).

هكذا وتعتبر الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، من الأصول الأكثر حساسية للتغير في سعر الفائدة وذلك لسرعة استجابة هذه الأصول للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، بينما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والقروض التي يحصل عليها البنك فتعتبر من الخصوم الأكثر حساسية للتغيرات في سعر الفائدة وذلك لسرعة استجابة هذه الخصوم للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة (حنفي وأبو قحف، ٢٠٠٤).

وإن التغير المستمر في أسعار الفائدة يؤدي إلى عدم ثبات في عائد البنوك التجارية، وهذا الأمر يتطلب وجود إدارة جيدة لهامش الفائدة والعمل على ثباته قدر الإمكان، وذلك لتحقيق استقرار في العائد وتعزيز ثقة العملاء والاستمرار بالمنافسة في السوق المصرفي.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة

يعرض هذا الفصل من الدراسة تحليلاً مالياً لمتغيرات الدراسة واتجاه التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة، إلى جانب عرضه لنتائج تقدير نموذج الدراسة العملي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية، والذي تم تقديره باستخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والذي يعرف بـ Panel data اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي Random effect والأثر الثابت Fixed Effect وبذلك يعد اختبار الفرضيات التي يقوم عليها عمليات التقدير للتأكد من أن بيانات الدراسة تتلاءم مع نموذج الدراسة، ويمكن الحصول على تقديرات ذات كفاءة ودقة تمكن من تفسيرها اقتصادياً وإحصائياً.

التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

١- التحليل المالي لبيانات العائد على الأصول

لإجراء التحليل المالي لبيانات متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة فقد تم استخدام التحليل الأفقي للبيانات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٢-٢٠١٣)، حيث تم اعتبار العام (١٩٩٢) هو سنة الأساس.

وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٣. التحليل الأفقي لبيانات متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية

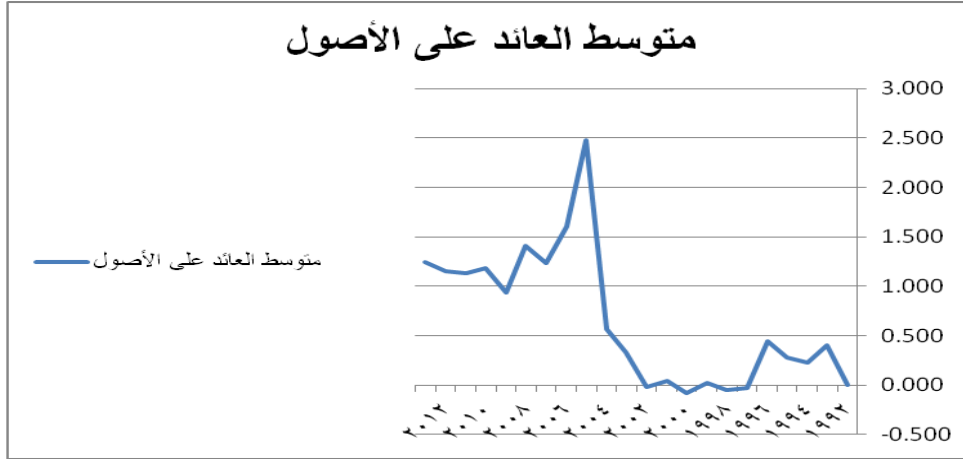
| متوسط العائد على الأصول | السنة |
|-------------------------|-------|
| ٠.٠٠٠ | ١٩٩٢ |
| ٠.٤٠٥ | ١٩٩٣ |
| ٠.٢٢٥ | ١٩٩٤ |
| ٠.٢٧٤ | ١٩٩٥ |
| ٠.٤٣٩ | ١٩٩٦ |
| -٠.٠٢٨ | ١٩٩٧ |
| -٠.٠٥٢ | ١٩٩٨ |
| ٠.٠٢٥ | ١٩٩٩ |
| -٠.٠٧٩ | ٢٠٠٠ |
| ٠.٠٣٨ | ٢٠٠١ |

| | |
|------|--------|
| ٢٠٠٢ | -٠.٠١٥ |
| ٢٠٠٣ | ٠.٣٢٨ |
| ٢٠٠٤ | ٠.٥٧٠ |
| ٢٠٠٥ | ٢.٤٧٢ |
| ٢٠٠٦ | ١.٦٠٨ |
| ٢٠٠٧ | ١.٢٣٤ |
| ٢٠٠٨ | ١.٤٠٧ |
| ٢٠٠٩ | ٠.٩٣٩ |
| ٢٠١٠ | ١.١٨٥ |
| ٢٠١١ | ١.١٣٣ |
| ٢٠١٢ | ١.١٥٦ |
| ٢٠١٣ | ١.٢٤٣ |

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (٣) يتبين لنا أن أقل متوسط لمعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة قد بلغ (٠,٠٧٩%-) في عام ٢٠٠٠، أما أعلى قيمة فقد بلغت (٢,٤٧٢%) في عام ٢٠٠٥، كما ونلاحظ وجود تفاوت في متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة مما يدل على اختلاف حجم العوائد المتحققة من أصول البنوك التجارية. وقد يعود ذلك إلى تفاوت حجم أصول البنوك التجارية، إلى جانب عدم الاستقرار المالي التي نتج مع حدوث الأزمة المالية العالمية.

والشكل رقم (٢) التالي يوضح التحليل الأفقي لبيانات متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية:



الشكل رقم ٢. التحليل الأفقي لبيانات متوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية

٢- التحليل المالي للبيانات الاقتصادية

لإجراء التحليل المالي للبيانات الاقتصادية فقد تم استخدام التحليل الأفقي للبيانات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٢-٢٠١٣)، حيث تم اعتبار العام (١٩٩٢) هو سنة الأساس. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٤. التحليل الأفقي للبيانات الاقتصادية

| السنة | INF | NR | M ² | GDP | DT |
|-------|--------|--------|----------------|-------|--------|
| ١٩٩٢ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠٠٠ |
| ١٩٩٣ | -٠.٢٠٠ | -٠.٠١٢ | ٠.٠٦٩ | ٠.٠٧٦ | ٠.٠٢٨ |
| ١٩٩٤ | -٠.١٠٠ | ٠.٠٥٥ | ٠.١٥٥ | ٠.٢٠٧ | ٩.١٤١ |
| ١٩٩٥ | -٠.٤٥٠ | ٠.١٤٧ | ٠.٢٣١ | ٠.٣٠٦ | ٦.٧٣٣ |
| ١٩٩٦ | ٠.٦٥٠ | ٠.٢٧٣ | ٠.٢٣٤ | ٠.٣٦٠ | ٤.٨٠٧ |
| ١٩٩٧ | -٠.٢٥٠ | ٠.٢٨٢ | ٠.٣٣٠ | ٠.٤٢٣ | ٠.٦٧٥ |
| ١٩٩٨ | -٠.٢٢٥ | ٠.١٩٩ | ٠.٤٣٧ | ٠.٥٥٤ | ٠.٥٥٧ |
| ١٩٩٩ | -٠.٨٥٠ | ٠.١٣٥ | ٠.٦٠٩ | ٠.٦٠٠ | -٠.٠٣٣ |
| ٢٠٠٠ | -٠.٨٢٥ | -٠.٠٥٨ | ٠.٧٧٣ | ٠.٦٦١ | ٠.١٣٤ |
| ٢٠٠١ | -٠.٥٥٠ | -٠.٢٥٣ | ٠.٨٧٦ | ٠.٧٦٣ | ٠.٢٨٢ |
| ٢٠٠٢ | -٠.٥٥٠ | -٠.٤٢٩ | ١.٠٠٨ | ٠.٨٨٢ | ٠.٥٢٠ |
| ٢٠٠٣ | -٠.٦٠٠ | -٠.٦٠٤ | ١.٢٥٨ | ١.٠٠٢ | ٠.٦٦٦ |
| ٢٠٠٤ | -٠.١٥٠ | -٠.٦٤٢ | ١.٥٢١ | ١.٢٤١ | ٠.٩١١ |
| ٢٠٠٥ | -٠.١٢٥ | -٠.٤٩٤ | ١.٩٤٩ | ١.٤٧٢ | ١.٢٦٤ |
| ٢٠٠٦ | ٠.٥٧٥ | -٠.٢٦٢ | ٢.٣٦٥ | ١.٩٥٧ | ١.٧١٨ |
| ٢٠٠٧ | ٠.١٧٥ | -٠.٢٠٠ | ٢.٧٢٢ | ٢.٣٦٠ | ٢.٣٩١ |
| ٢٠٠٨ | ٢.٤٧٥ | -٠.١٨٦ | ٣.٣٦٥ | ٣.٣١٩ | ٤.٢٨١ |
| ٢٠٠٩ | -١.١٧٥ | -٠.٣٩١ | ٣.٧٧٣ | ٣.٦٨٤ | ٥.٥٠٤ |
| ٢٠١٠ | ٠.٢٥٠ | -٠.٥١١ | ٤.٣٢٠ | ٤.١٩٦ | ٦.٣٢٤ |
| ٢٠١١ | ٠.١٠٠ | -٠.٥٠٢ | ٤.٧٥٢ | ٤.٦٧١ | ٨.١٧٥ |
| ٢٠١٢ | ٠.٢٠٠ | -٠.٣٩٧ | ٤.٩٤٩ | ٥.٠٨٤ | ١٠.٦٣٧ |
| ٢٠١٣ | ٠.٤٠٠ | -٠.٢٨٥ | ٥.٥٢٦ | ٥.٦٠٦ | ١١.٣٣٦ |

المصدر: إعداد الباحث

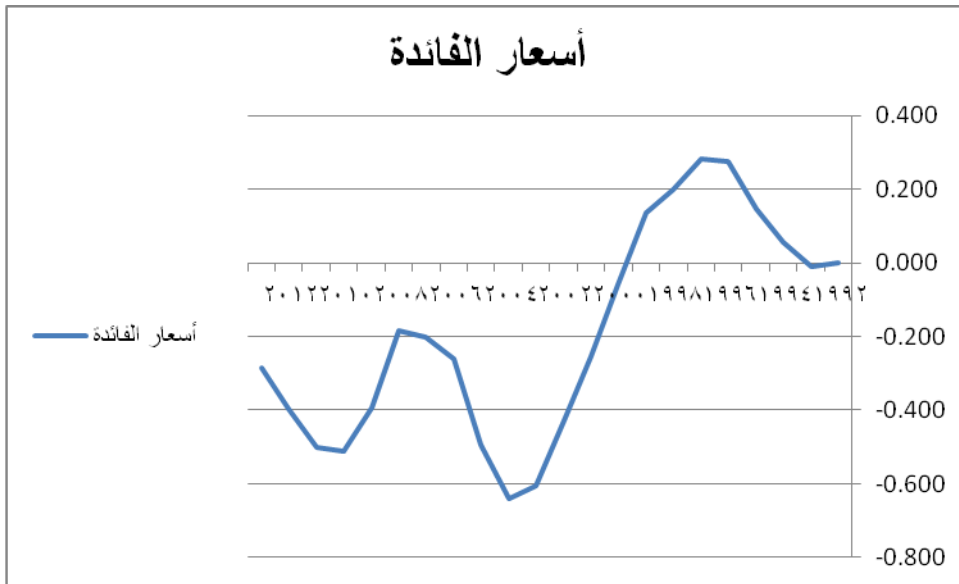
من خلال الجدول رقم (٤) يتبين لنا ما يلي:

- ١- التضخم (INF): بلغت أقل نسبة لمعدل التضخم (١,١٧٥-٠%) في عام ٢٠٠٩، بينما بلغت أعلى نسبة (٢,٤٧٥%) في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يدل على ارتفاع الأسعار بصورة ملحوظة والتي قد يعزى أسبابها إلى حدوث الأزمة المالية العالمية في ذلك العام.
- ٢- أسعار الفائدة (NR): بلغت أقل نسبة لأسعار الفائدة (٠,٦٤٢-٠%) في عام ٢٠٠٤، بينما بلغت أعلى نسبة (٠,٢٨٢%) في عام ١٩٩٧، الأمر الذي يدل على الانخفاض في أسعار الفائدة، وقد يعزى ذلك إلى رغبة البنوك في جذب الودائع قصيرة الأجل بدلاً من الودائع طويلة الأجل.
- ٣- عرض النقود (M٢): بلغت أقل نسبة لعرض النقود (٠,٠٦٩%) في عام ١٩٩٣، بينما بلغت أعلى نسبة (٥,٥٢٦%) في عام ٢٠١٣، الأمر الذي يدل على السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة الأردنية في سبيل التحكم بالسيولة وزيادتها.
- ٤- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): بلغت أقل نسبة للناتج المحلي الإجمالي (٠,٠٧٦%) في عام ١٩٩٣، بينما بلغت أعلى نسبة (٥,٦٠٦%) في عام ٢٠١٣، الأمر الذي يدل على زيادة حجم السلع والخدمات إلى جانب زيادة حجم النشاط الاقتصادي.
- ٥- الدين العام الداخلي (DT): بلغت أقل نسبة للدين العام الداخلي (٠,٠٣٣-٠%) في عام ١٩٩٩، بينما بلغت أعلى نسبة (١١,٣٣٦%) في عام ٢٠١٣، الأمر الذي يدل على زيادة إقبال الحكومة الأردنية على الاقتراض من البنوك الأردنية، وقد يعزو ذلك إلى ارتفاع حجم العجز في موازنة الدولة.

والأشكال التالية توضح التحليل الأفقي للبيانات الاقتصادية:



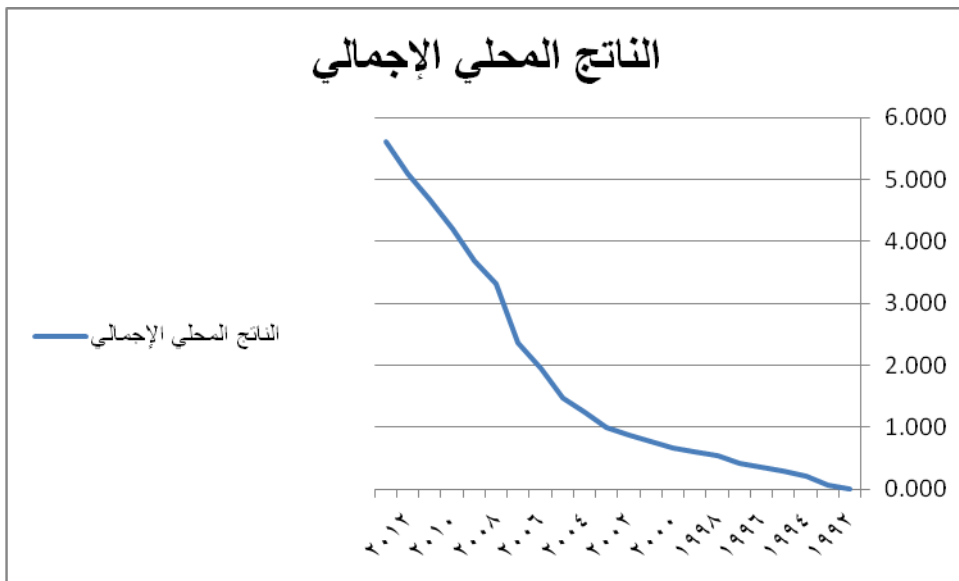
الشكل رقم ٣. التحليل الأفقي لمتغير التضخم



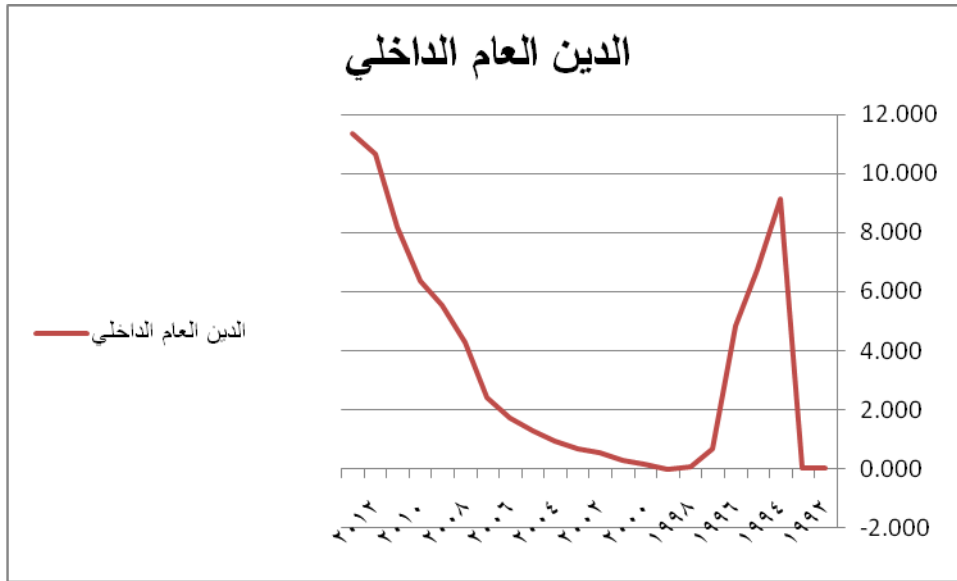
الشكل رقم ٤. التحليل الأفقي لمتغير أسعار الفائدة على الودائع



الشكل رقم ٥. التحليل الأفقي لمتغير عرض النقود



الشكل رقم ٦. التحليل الأفقي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي



الشكل رقم ٧. التحليل الأفقي لمتغير الدين العام الداخلي

وصف متغيرات الدراسة

الجدولين أدناه يبينان ملخص لنتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وعلاقة الارتباط فيما بينها خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٣):

جدول رقم ٥. ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية

| المتغير | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | أعلى قيمة | أقل قيمة |
|---------|---------------|-------------------|-----------|----------|
| ROA | ١.١١٤٦٤٦ | ٠.٦١٦٨٧٢ | ٢.٨٩ | -٠.١٨ |
| INF | ٣.٧٧٧٢٧٣ | ٢.٨٦٩٦٩٨ | ١٣.٩ | -٠.٧ |
| NR | -٠.٩٦٦٣٦ | ١٩.٢٠٤٨٣ | ٤٥.٧٣ | -٣٠.٧٣ |
| MS | ٩.٥٦٥ | ٣.٩٣٦٤٨٥ | ١٧.٢٨ | ٠.٣ |
| GDP | ١٠.١٠٦٨٢ | ٦.١٠٦٣٢٥ | ٢٨.٥٣ | ٣ |
| DT | ٥.٩٠٦٣٦٤ | ٢٠.٠١٤٣٤ | ٥٥.٧٢ | -٣٦.٨٧ |

*المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

- العائد على الأصول (ROA): بلغ متوسط معدل النمو في العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية حوالي (١,١١%) وبانحراف معياري يقارب (٠,٦١٦%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (٠,١٨%-) كحد أدنى و(٢,٨٩%) كحد أقصى تقريباً، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية (عينة الدراسة)، وقد يعزى هذا التفاوت إلى التباين في أداء البنوك التجارية الأردنية، والتفاوت في أحجامها.

- **التضخم (INF):** بلغ متوسط معدل النمو في التضخم حوالي (٣,٧٧٧%) وبانحراف معياري يقارب (٢,٨٦٩%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (٠,٧٠%-) كحد أدنى و(١٣,٩%) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدل الأسعار على السلع والخدمات، وقد يعزى هذا التفاوت إلى التباين في الطلب على السلع والخدمات، والتباين السيولة النقدية، إلى جانب التغير الحاصل في أسعار المحروقات.
- **أسعار الفائدة (NR):** بلغ متوسط معدل النمو في أسعار الفائدة حوالي (٠,٩٧%-) وبانحراف معياري يقارب (١٩,٢%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (٣٠,٧٣%-) كحد أدنى و(٤٥,٧٣%) كحد أقصى، ويدل ذلك على تفاوت السياسة التي تتبعها البنوك التجارية في جذب الودائع طويلة الأجل.
- **عرض النقود (MS):** بلغ متوسط معدل النمو في عرض النقود حوالي (٩,٥٧%) وبانحراف معياري يقارب (٣,٩٤%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (٠,٣%) كحد أدنى و(١٧,٢٨%) كحد أقصى، ويدل ذلك على تذبذب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأردني تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها دولة الأردن.
- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٠,١٠%) وبانحراف معياري يقارب (٦,١٠%)، وقد تراوحت هذه النسبة بين (٣%) كحد أدنى و(٢٨,٥٣%) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد يعزى هذا التفاوت إلى التباين في حجم السلع والخدمات المنتجة وحجم الإيرادات المتحققة.
- **الدين العام الداخلي (DT):** بلغ متوسط معدل النمو في الدين العام الداخلي حوالي (٥,٩٠%) وبانحراف معياري يقارب (٢٠%)، وقد تراوحت هذه النسبة بين (٣٦,٨٧%-) كحد أدنى و(٥٥,٧٢%) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى الدين الذي تقتضيه الحكومة الأردنية من البنوك المحلية، وقد يعزى ذلك إلى حجم عجز الموازنة لديها.

جدول رقم ٦. علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

| DT | GDP | MS | NR | INF | ROA | |
|----|-----|----|----|-----|-----|-----|
| | | | | | ١ | ROA |

| | | | | | | |
|---|--------|--------|--------|--------|--------|-----|
| | | | | ١ | ٠.٣٤٩٧ | INF |
| | | | ١ | ٠.٤٠٦٤ | ٠.٤٢٧٤ | NR |
| | | ١ | ٠.١٣١ | ٠.٢٦ | ٠.٣١٢ | MS |
| | ١ | ٠.٦١٠٨ | ٠.٢٦٢٤ | ٠.٧١٦٣ | ٠.٢٩٢٦ | GDP |
| ١ | ٠.٣٤٩٦ | ٠.٣٨٩٤ | ٠.٠٢٣٧ | ٠.١٩٣ | ٠.٤٠٥٣ | DT |

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (٦) السابق يتبين لنا:

- يوجد علاقة ارتباط موجبة بين المتغير التابع العائد على الأصول (ROA) وبين جميع متغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بكل من: معدل التضخم (INF)، وسعر الفائدة (NR)، وعرض النقود (MS)، والنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، والدين العام الداخلي (DT).
- ارتبط متغير العائد على الأصول بأقوى علاقة ارتباط مع متغير سعر الفائدة (NR)، بلغت قوتها حوالي (٤٣%)، ثم مع متغير الدين العام الداخلي (DT) بقوة ارتباط (٤٠,٥%)، يليه متغير التضخم (INF)، بقوة ارتباط تقارب (٣٥%)، ثم مع متغير عرض النقود (MS) بقوة ارتباط تقارب (٣١%)، وأخيراً ارتبط متغير العائد على الأصول بأقل علاقة ارتباط مع متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بقوة بلغت حوالي (٢٩%).

اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity

للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity تم استخدام اختبار Breuch – Pagan لتجانس البواقي، ويقوم هذا الاختبار باختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن تباين أخطاء المتغيرات كلها متساوية، بينما تنص الفرضية البديلة على أن تباين الأخطاء يتزايد مع تزايد قيمة المتغير التابع، بمعنى أن زيادة قيمة المتغير التابع تؤدي إلى زيادة قيمة الخطأ، وقد تبين عدم وجود مشكلة في تجانس البيانات. والجدول رقم (٧) التالي يوضح نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم ٧. نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity

| قيمة الاحتمالية | قيمة χ^2 |
|-----------------|---------------|
| ٠,٩٠٧٤ | ٠,٠١ |

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (٧) السابق يتبين بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم تجانس حيث لم يكن لتوزيع مربع كاي Chi-square distribution أي دلالة إحصائية، عند مستوى (٥%)، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (٠.٩٠٧٤)، وعليه قبول الفرضية العدمية بأن تباين الخطأ متجانس.

اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Collinearity Test، وتبين من النتائج عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، والجدول رقم (٨) التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم ٨. اختبار الازدواجية الخطية

| VIF | المتغير |
|------|---------|
| ٢.٥٧ | INF |
| ١.٢١ | NR |
| ١.٨٨ | MS |
| ٣.٤٧ | GDP |
| ١.٢١ | DT |

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (٨) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (١٠)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

نتائج تحليل الانحدار

بعد التأكد من عدم وجود مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، وتجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، إلى جانب استخدام نموذجي Random Effect و Fixed Effect، وتم استخدام اختبار Breuch – Pagan بهدف المفاضلة بين نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، ونتائج نموذج Random Effect، وقد تم استخدام اختبار (Hausman Test) بهدف المفاضلة بين اختبار الحد العشوائي (Random effect) واختبار الحد الثابت (Fixed effect)، بحيث أنه إذا كانت قيمة $(\alpha \leq 5\%)$ يكون نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) أفضل، أما إذا كانت قيم قيمة $(\alpha \geq 5\%)$ يكون نموذج الأثر العشوائي (Random effect model) أفضل. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم ٩. نتائج اختبار Breuch – Pagan

| قيمة الاحتمالية | قيمة χ^2 |
|-----------------|---------------|
| ٠,٠٠٠٤ | ١١,١ |

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (٩) السابق يتبين بأن قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠,٠٠٠٤)، وعليه يتم قبول نتائج اختبار نموذج الأثر العشوائي (Random effect model)، ورفض نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار.

جدول رقم ١٠. نتائج اختبار Hausman

| قيمة الاحتمالية | قيمة χ^2 |
|-----------------|---------------|
| ١ | ٠ |

من خلال الجدول رقم (١٠) السابق يتبين لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار Hausman قد بلغت (١) وهي قيمة غير دالة إحصائياً $(\alpha \geq 5\%)$ ، وعليه تكون نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random effect model) هي الأفضل.

جدول رقم ١١. نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذجي (REM) و (FEM)

| FEM | | REM | | المتغير |
|----------------|-------------|----------------|-------------|---------|
| قيمة (β) | قيمة (.Sig) | قيمة (β) | قيمة (.Sig) | |
| | | | | |

| | | | | |
|-----------------------------|----------|---------------------------|----------|----------------------------|
| ٠.٠٥٢٥٨٨ | ٠.٠٠٦*** | ٠.٠٥٢٥٨٨ | ٠.٠٠٥*** | INF |
| ٠.٠١١٢٧٢ | ٠.٠٠٠*** | ٠.٠١١٢٧٢ | ٠.٠٠٠*** | NR |
| ٠.٠٣١٤٣٣ | ٠.٠٠٨*** | ٠.٠٣١٤٣٧ | ٠.٠٠٨*** | MS |
| -٠.٠٢٢١٤ | ٠.٠٣٣** | -٠.٠٢٢١٤ | ٠.٠٣١** | GDP |
| ٠.٠١٠٧٤٣ | ٠.٠٠٠*** | ٠.٠١٠٧٤ | ٠.٠٠٠*** | DT |
| ٠.٧٨٦٥٣١ | ٠.٠٠٠*** | ٠.٧٨٦٤٩ | ٠.٠٠٠*** | قيمة الثابت α |
| ٠.٤٠٤٤ | | ٠.٤٠٤٤ | | R-Squared |
| ٠.٠٠٠*** | | ٠.٠٠٠*** | | قيمة (α) لاختبار F |
| ***معنوية إحصائية عند (١٠%) | | **معنوية إحصائية عند (٥%) | | ***معنوية إحصائية عند (١%) |

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١١) السابق يتبين لنا ما يلي:

- **التضخم (INF):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على العائد في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٠٥)، بمعنى أن زيادة معدل التضخم يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية. وقد يدل ذلك على أن المستثمرين يرغبون بالاستثمار في الأصول الحقيقية في البنوك التجارية في حال ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم، نظراً لارتفاع قيمة الأصول الحقيقية في حال حدوث التضخم. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة الأولى للدراسة ورفض الفرضية العدمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة جرادات (٢٠١٢)، ودراسة يوسف (٢٠٠٨)، ودراسة المغربي (٢٠٠٧)، ودراسة Bilal et al. (٢٠١٣)، واختلفت مع دراسة Ongore and Kusa (٢٠١٣).
- **سعر الفائدة (NR):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل سعر الفائدة على العائد في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٠٠)، بمعنى أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية. ويدل ذلك على أن المستثمرين يرغبون بإيداع أموالهم في البنوك التجارية ضمن حسابات الودائع طويلة الأجل في حال ارتفاع سعر الفائدة عليها، مما يزيد من حجم الودائع لدى البنوك التجارية وبالتالي زيادة قدرتهم على التوسع في الاستثمارات

التي تولد أرباحاً وعوائد إضافية. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة الثانية للدراسة ورفض الفرضية العدمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة لعصامي (٢٠١١)، ودراسة جرادات (٢٠١٢)، ودراسة المغربي (٢٠٠٧)، ودراسة Gonsel (٢٠١٢).

• **عرض النقد (MS):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على العائد في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٠٨)، بمعنى أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية. وقد يدل ذلك على أن البنوك التجارية الأردنية تستغل زيادة السيولة المتمثلة في زيادة عرض النقد في القيام بالمشروعات والعمليات الاستثمارية الأمر الذي يزيد من حجم العائد على الأصول لديها. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة الثالثة للدراسة ورفض الفرضية العدمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة المغربي (٢٠٠٧)، ودراسة لعصامي (٢٠١١).

• **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على العائد في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٣١)، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية. وقد يعزى ذلك إلى رغبة المستثمرين في توجيه استثماراتهم نحو الشركات الصناعية المنتجة للسلع والخدمات بدلاً من استثمارها في الأصول الحقيقية لدى البنوك التجارية. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة الرابعة للدراسة ورفض الفرضية العدمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة لعصامي (٢٠١١)، ودراسة المغربي (٢٠٠٧)، ودراسة Gonsel (٢٠١٢)، ودراسة Abdul Jamal et al. (٢٠١٢)، واختلفت مع دراسة Ongore and Kusa (٢٠١٣)، ودراسة Alper and Anbar (٢٠١١).

• **الدين العام الداخلي (DT):** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي على العائد في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، حيث بلغت قيمة الدلالة (٠.٠٠٠)، بمعنى أن زيادة الدين العام الداخلي للحكومة المركزية يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية. ويعزى ذلك إلى استفادة البنوك التجارية الأردنية من الأرباح على القروض التي تقرضها للبنك المركزي الأردني والمتمثلة بالفائدة، حيث يساهم الاقتراض من خلال إصدارات الدين العام في امتصاص سيولة

الجهاز المصرفي، بدلاً من تراكم السيولة في البنوك التجارية دون عائد. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة الخامسة للدراسة ورفض الفرضية العدمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة لعصامي (٢٠١١).

- **معامل التحديد (R-Squared):** بلغت قيمة معامل التحديد بين المتغير التابع (العائد على الأصول)، والمتغيرات المستقلة (التضخم، وسعر الفائدة، وعرض النقد، والناج المحلي الإجمالي، والدين العام) حوالي (٤٠%)، بمعنى أن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من التغير الحاصل في المتغير التابع هي (٤٠%)، وأن هناك حوالي (٦٠%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسره عوامل ومتغيرات أخرى.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$ROA = ٠.٧٨٦٤٩ + ٠.٠٥٢٥٨٨ INF + ٠.٠١١٢٧٢ NR + ٠.٠٣١٤٣٧ MS - ٠.٠٢٢١٤ GDP + ٠.٠١٠٧٤ DT$$

حيث أن:

- ROA: متغير تابع يمثل العائد على الأصول.
- INF: متغير مستقل يمثل معدل التضخم.
- NR: متغير مستقل يمثل معدل أسعار الفائدة على الودائع.
- MS: متغير مستقل يمثل معدل نمو العرض النقدي (العملة المتداولة + ودائع تحت الطلب).
- GDP: متغير مستقل يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
- DT: متغير مستقل يمثل معدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة معامل التضخم حوالي (٥%)، بمعنى أن زيادة التضخم بمعدل (١%) تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة (٥%).
٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل أسعار الفائدة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة معامل أسعار الفائدة حوالي (١%)، بمعنى أن زيادة أسعار الفائدة بمعدل (١%) تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة (١%).
٣. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في عرض النقد على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة معامل عرض النقد حوالي (٣%)، بمعنى أن زيادة عرض النقد بمعدل (١%) تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة (٣%).
٤. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٢-%)، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (١%) تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة (٢%).
٥. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة معامل الدين العام حوالي (١%)، بمعنى أن زيادة الدين العام بمعدل (١%) تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة (١%).

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة أن تهتم البنوك التجارية الأردنية بدراسة معدل النمو في العوامل الاقتصادية الكلية والمتمثلة بكل من: التضخم، وأسعار الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقد، والدين العام لما لها من أثر على عوائدها المتحققة من الاستثمار في الأصول.
- على البنوك التجارية الأردنية الأخذ بعين الاعتبار التقلبات الحاصلة في العوامل الاقتصادية عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول المالية، مما يساعد في شراء الأوراق المالية للشركات ذات الأداء الجيد، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على عوائد البنوك.
- ينبغي أن تقوم الحكومة بتطوير بيئة اقتصادية مستقرة وثابتة من شأنها أن تدعم قدرة البنوك على التنبؤ بمعدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، بما يضمن استمرار البنوك التجارية في المنافسة على المدى الطويل.

كما توصي الدراسة بمحاولة إجراء دراسات مستقبلية:

- إجراء مثل هذه الدراسة ولكن بالتطبيق على البنوك الإسلامية بحيث يتم المقارنة بينها وبين البنوك التجارية فيما يتعلق بأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العوائد.
- إجراء مثل هذه الدراسة ولكن بالتطبيق على القطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث يتم بيان الفروقات الإحصائية فيما بينها فيما يتعلق بأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العوائد.
- القيام بإجراء دراسات أخرى تستهدف أخذ متغيرات اقتصادية جديدة غير المعمول بها في هذه الدراسة والتي قد يكون لها تأثير على عوائد البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أبو السندس، جهاد أحمد والزيود، عبد الناصر طلب نزال (٢٠٠٨). مبادئ الاقتصاد الكلي: مفاهيم وتطبيقات عملية، (ط١)، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.

أبو الهيجاء، محمد عدنان (٢٠٠٤). أثر اختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

أبو رحمة، سيرين (٢٠٠٩). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

آل علي، رضا صاحب أبو حمد (٢٠٠٢). إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، (ط١)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

بخيت، حيدر نعمة ومطر، فريق جيا (٢٠١٢). السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٨(٢٥)، ١٨٩-٢٢٤.

البنك المركزي (٢٠١٣). دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية، الدين العام الداخلي والخارجي، النشرة الشهرية.

البنك المركزي الأردني (٢٠٠٠). التشريعات المصرفية والصيرفية، قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

البنك المركزي الأردني (٢٠١٢). قطاع المالية العامة، التقرير السنوي.

البنك المركزي الأردني (٢٠١٢). تقرير الاستقرار المالي.

البنك المركزي الأردني (٢٠١٣). التقرير الشهري لدائرة الأبحاث، كانون أول.

بني هاني، ريم (٢٠١٣). أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

جرادات، هناء (٢٠١٢). أثر التضخم وسعر الفائدة وحوالات العاملين والسيولة على عوائد الأسهم في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من ١٩٨٠-٢٠١١. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

جمعية البنوك الأردنية (٢٠١٣). التقرير السنوي، عمان.

جمعية البنوك الأردنية (٢٠١٣). تطور القطاع المصرفي، عمان.

الجنابي، هيل (٢٠٠٥). إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، (ط١)، المفرق: دار المسار للنشر والتوزيع.

حسين، مجيد وسعيد، عفاف (٢٠٠٤). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حماد، طارق (٢٠٠٣). تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٢). أساسيات التمويل والإدارة المالية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.

حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٤). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، (ط٢)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

داود، حسام وسلمان، مصطفى والصعيد، عماد وعقل، خضر (٢٠٠٥). مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط٣)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الدهيمش، عثمان هيل (٢٠١١). أثر الودائع على عائد البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

رمضان، زياد و جودة، محفوظ (٢٠٠٣). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، (ط٢)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

السبيعي، بداح (٢٠١٢). العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

السرايري، سمير (٢٠١٠). محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية. المجلة العربية للإدارة، ٣٠(١).

السريتي، السيد محمد أحمد ونجا، على عبد الوهاب (٢٠١٠). مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط١)، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

سلطان، محمد (٢٠٠٥). إدارة البنوك، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

سمحان، حسين و يامن، إسماعيل (٢٠١١). اقتصاديات النقود والمصارف، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الشمري، صادق (٢٠٠٩). إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

صيام، أحمد (٢٠٠٣). مبادئ الاستثمار، (ط٢)، المجلد ١، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الصيرفي، محمد (٢٠٠٦). إدارة البنوك، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عبد الرحيم، عاطف (٢٠٠٨). تنظيم وإدارة البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد السادة، ميثاق وناظم، الهام وسعيد، بلال نوري (٢٠٠٨). تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية "دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية". مجلة جامعة كربلاء العلمية، ٦(١)، ١١٩-١٣٣.

عبد الله، خالد والطراد، إسماعيل (٢٠٠٦). إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد علي، محمود (٢٠٠٨). أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ٤(٢١)، ٢٣٨-٢٦٠.

العزكي، زيد (٢٠١٠). أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عمر، رياض وحمود، أنيس (٢٠٠٨). تحليل وقياس أثر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (١٦)، ٩٣-١٠٨.

لعصامي، آمنة (٢٠١١). تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق عمان المالي _ دراسة قياسية للفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٩. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اردب، الأردن.

مجيد، ضياء (١٩٩٩). النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

المغربي، محمد. (٢٠٠٧). اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد أسهم الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

هندي، منير إبراهيم (٢٠٠٦). إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، (ط٣)، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع.

الوادي، محمود حسين والعيساوي، كاظم جاسم (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الوادي، محمود والعساف، أحمد وصافي، وليد (٢٠١٣). الاقتصاد الكلي، (ط٣)، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الوزني، خالد واصف والرفاعي، أحمد حسين (٢٠٠٥). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، (ط٧)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

يوسف، دانه (٢٠٠٨). تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul Jamal, Amer, Abdul Karim, Mohd and Hamidi, Masyhuri (٢٠١٢). Determinants of Commercial Banks Return on Asset: Panel Evidence From Malaysia. **International Journal of Commerce Business and Management**, ١(٣), ٥٥-٦٢.
- Ahmad, Muhammad, Sheikh, Muhammad & Tariq, Khadija (٢٠١٢). Domestic Debt and Inflationary Effects: An Evidence from Pakistan. **International Journal of Humanities and Social Science**, ٢(١٨), ٢٥٦-٢٦٢.
- Ally, Zawadi (٢٠١٣). Comparative Analysis of Financial Performance of Commercial Banks in Tanzania. **Research Journal of Finance and Accounting**, ٤(١٩), ١٣٣-١٤٣.
- Alper, Deger and Anbar, Adem (٢٠١١). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey. **Business and Economics Research Journal**, ٢(٢), ١٣٩-١٥٢.
- Al-Qudah, Ali and Jaradat, Mahmoud (٢٠١٣). The Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence. **International Business Research**, ٦(١٠), ١٥٣-١٦٢.
- Althanasoglou, P., Brissimis, S. and Delis, M. (٢٠٠٦). Determinants of Bank Profitability in the South Eastern European Region. **Journal of Financial Decision Making**, ١-٣١.
- Argaibat, Ghazi A. (٢٠١٠). The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan. **Eurou Journals of Economic, Finance and Administrative Sciences**, (٢٦).
- Ben Naceur, Samy (٢٠٠٣) The Determinants of The Tunisian Banking Industry Profitability: Panel Evidence. **Universite Libre de Tunis Working Papers**. Available online at: <http://www.mafhoum.com/press/١٧٤E١١.pdf>.
- Besley, Scott & Brigham, Eugene F. (٢٠٠٠). **Essentials of Managerial Finance**, (١٢th ed.). The Dryden Press Series in Finance.
- Bilal, Muhammad, Saeed, Asif, Gull, Ammar and Akram, Toquer (٢٠١٣). Influence of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Profitability of Commercial

Banks: A Case Study of Pakistan. **Research Journal of Financial and Accounting**, ٤(٢), ١١٧-١٢٦.

Bohachova, Olga (٢٠٠٨). The Impact of Macroeconomic Factors on Risks in the Banking Sector: A Cross-Country Empirical Assessment. **Institute for Applied Economic Research**, ٤٤, ١-٢٦.

Gangadhar, V. & Ramesh Babu, G. (٢٠٠٦). **Investment Management**, Anmol Publications, Pvt, Ltd.

Gitman, Lawrence J. (٢٠١١). **Principles of Managerial Finance**, (١٣th ed.). Prentice Hall.

Gitman, Lawrence J., Joehnk, Michael D. and Smart, Scott B. (٢٠١١). **Fundamentals of Investing**, (١١th ed.). Prentice Hall.

Gul, Sehrish, Irshad, Faiza and Zaman, Khalid (٢٠١١). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. **The Romanian Economic Journal**, ١٤(٣٩), ٦١-٨٧.

Gunsel, Nil (٢٠١٢). Micro and Macro Determinants of Bank Fragility in North Cyprus Economy. **African Journal of Business Management**, ٦(٤), ١٣٢٣-١٣٢٩.

Khrawish, Husni Ali (٢٠١١). Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan. **International Research Journal of Finance and Economics**, Zarqa University, ٥(٥), ١٩-٤٥.

Ongore, Vincent and Kusa, Gemechu (٢٠١٣). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. **International Journal of Economics and Financial Issues**, ٣(١), ٢٣٧-٢٥٢.

Rose, Peter and Hudgins, Sylvia (٢٠٠٨). **Bank Management & Financial Services**, New York: McGraw-Hill/Irwin, a business Unit of the McGraw-Hill, Inc.

Ross, A. Stephen, Westerfield, Randolph, Jordan, W. & Bradford, D. (٢٠٠٠). **Fundamentals of corporate finance**, (٥th ed.). McGraw-Hill Book Company.

Singh, Dharmendra (٢٠١٠). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: The Indian Evidence. **School of Management Sciences**, XIV(١), ٥٣-٦٤.

Sufian, Fadzlan and Chong, Roy Faizalrazali (٢٠٠٨). Determinants of Bank Profitability In A Developing Economy: Empirical Evidence From the Philippines. **Asian**

Academy of Management Journal of Accounting and Finance, ٤(٢), ٩١-١١٢.

Sufian, Fadzlan and Habibullah, Muzafar (٢٠٠٩). Determinants of Bank Profitability in A Developing Economy: Empirical Evidence From Bangladesh. **Journal of Business Economics and Management**, ١٠(٣), ٢٠٧-٢١٧.

Wasiuzzaman, Shaista and Tarmizi, Hanimas (٢٠٠٨). Profitability of Islamic Bank in Malaysia An Empirical Analysis. **Journal of Islamic Economics, Banking and Finance**, ٦(٤), ٥٣-٦٦.

Weersainghe, V.E.I.W. and Perera, Tissa Ravinda (٢٠١٣). Determinants of Profitability of Commercial Banks in Srilanka. **International Journal of Arts and Commerce**, ٢(١٠), ١٤١-١٧٠.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

بورصة عمان، الموقع الإلكتروني www.ase.com.jo

جمعية البنوك في الأردن، الموقع الإلكتروني www.abj.org.jo

البنك المركزي الأردني، الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo

دائرة الإحصاءات العامة - الأردن www.dos.gov.jo

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة

| اسم البنك | تاريخ التأسيس |
|-------------------------------------|---------------|
| البنك العربي | ١٩٣٠ |
| البنك الأهلي الأردني | ١٩٥٦ |
| بنك القاهرة عمان | ١٩٦٠ |
| بنك الأردن | ١٩٦٠ |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | ١٩٧٤ |
| البنك الأردني الكويتي | ١٩٧٧ |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | ١٩٧٨ |
| البنك الاستثماري | ١٩٨٩ |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن | ١٩٨٩ |

ملحق رقم (٢)

العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة للفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

| بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن | بنك الاستثماري | بنك الاستثمار العربي الأردني | بنك الأردني الكويتي | بنك الإسكان للتجارة والتمويل | بنك الأردن | بنك القاهرة عمان | بنك الأهلي الأردني | بنك العربي | السنوات |
|---|-------------------|---------------------------------------|---------------------------|---------------------------------------|---------------|------------------------|--------------------------|---------------|---------|
| ٠.٤٧ | ٠.٩١ | ٠.٩٢ | ٠.١٩ | ٠.٤٨ | ٠.٦٢ | ٠.٨٨ | ٠.٨٦ | ٠.٧٧ | ١٩٩٢ |
| ١.٥٣ | ١.١٨ | ١.٢٢ | ٠.٣٥ | ٠.٧٤ | ٠.٤٩ | ٠.٩٦ | ١.٣١ | ٠.٧٩ | ١٩٩٣ |
| ٠.٩٩ | ١.١٣ | ٠.٨٣ | ٠.٣٩ | ٠.٥١ | ٠.٥٢ | ٠.٩٧ | ١.٢٨ | ٠.٨٥ | ١٩٩٤ |
| ٠.٩٨ | ٠.٩٥ | ٠.٨٦ | ٠.٥٦ | ٠.٨٥ | ٠.٦٤ | ٠.٨١ | ١.٢٥ | ٠.٨٧ | ١٩٩٥ |
| ١.١٧ | ٠.٧٣ | ٠.٩٣ | ١.٠١ | ٠.٧٤ | ٠.٩٣ | ٠.٥٣ | ٠.٨١ | ٠.٩٣ | ١٩٩٦ |
| ٠.٩٠ | ٠.٥٢ | ٠.٣٩ | ٠.٧٧ | ١.١٧ | ٠.٠٠ | ٠.٥٠ | ٠.٦٨ | ١.٠٠ | ١٩٩٧ |
| ٠.٦٥ | ٠.٢٥ | ٠.٥٥ | ٠.٧٣ | ١.٧٤ | ٠.٠٦ | ٠.٣٩ | ٠.٣٣ | ١.٠٨ | ١٩٩٨ |
| ٠.١٩ | ٠.٢٨ | ٠.٧٠ | ٠.٨٥ | ١.١٤ | ٠.٠٦ | ٠.٢٤ | ١.٨٣ | ٠.٩٦ | ١٩٩٩ |
| ٠.٥٦ | ٠.٥٣ | ٠.٧٩ | ٠.٩٥ | ٠.٧٣ | ٠.٧٥ | ٠.٤٣ | -٠.٠٦ | ٠.٩٤ | ٢٠٠٠ |
| ٠.٥٣ | ٠.٠٢ | ٠.٨٤ | ١.٣٠ | ١.٢٩ | ١.٥٦ | -٠.١٨ | ٠.٠١ | ٠.٩٦ | ٢٠٠١ |
| ٠.٨٢ | ٠.٠١ | ٠.٨٧ | ١.٦٢ | ١.٢٤ | ١.٠٠ | -٠.١٦ | -٠.٢٧ | ٠.٨٨ | ٢٠٠٢ |
| ١.٧٥ | ٠.٠١ | ١.١٧ | ١.٩٣ | ١.١١ | ٠.٨٤ | ٠.٥١ | ٠.٠٠ | ٠.٧٨ | ٢٠٠٣ |
| ١.٩١ | ١.١٩ | ١.٢٧ | ٢.٠٣ | ١.٢٧ | ١.٤٥ | ١.٢٢ | ٠.٣٨ | ٠.٨٦ | ٢٠٠٤ |
| ٢.٨٩ | ٤.٩٧ | ١.٧٩ | ١.٩٨ | ٢.٣٢ | ١.٩٦ | ٢.٥٦ | ١.٥٢ | ١.١٩ | ٢٠٠٥ |
| ٢.١٢ | ١.٤٥ | ١.٥٢ | ٢.٤٣ | ٢.٣١ | ١.٨٦ | ١.٦٣ | ١.١٦ | ١.٤٣ | ٢٠٠٦ |
| ١.٧٦ | ٠.٩١ | ١.١٠ | ٢.٢٥ | ٢.٢٢ | ١.٦٨ | ١.٥٨ | ٠.٥٥ | ١.٥٨ | ٢٠٠٧ |
| ١.٦٩ | ١.٣٠ | ١.٦٩ | ٢.٣٨ | ١.٨٧ | ١.٩٥ | ١.٣٩ | ٠.٨٣ | ١.٥٨ | ٢٠٠٨ |
| ١.٥١ | ١.٠٩ | ١.٣٤ | ٢.١٠ | ١.٠٩ | ١.٣٣ | ١.٤٦ | ٠.٨٣ | ١.٠٨ | ٢٠٠٩ |
| ١.٤٩ | ١.٦١ | ١.٣٦ | ٢.٥١ | ١.٣٢ | ١.٦٣ | ١.٨٨ | ٠.٩١ | ٠.٦٢ | ٢٠١٠ |
| ١.٤٩ | ١.٣٩ | ١.٢٨ | ١.٧٥ | ١.٤٤ | ١.٧٨ | ١.٨٩ | ٠.٨٩ | ١.١٠ | ٢٠١١ |
| ١.٣٣ | ١.٥٩ | ١.٤٥ | ١.٩٣ | ١.٤٧ | ١.٦٥ | ١.٧٤ | ٠.٩٠ | ١.٠٩ | ٢٠١٢ |
| ١.٢٢ | ١.٦٢ | ١.٤٥ | ١.٩٩ | ١.٤٨ | ١.٩٩ | ١.٩٣ | ٠.٥٩ | ١.٤١ | ٢٠١٣ |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات سنوية من موقع بورصة عمان للأوراق المالية.

ملحق رقم (٣)

معدل التضخم للفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

| السنوات | معدل التضخم % INF |
|---------|----------------------|
| ١٩٩٢ | ٤ |
| ١٩٩٣ | ٣.٢ |
| ١٩٩٤ | ٣.٦ |
| ١٩٩٥ | ٢.٢ |
| ١٩٩٦ | ٦.٦ |
| ١٩٩٧ | ٣ |
| ١٩٩٨ | ٣.١ |
| ١٩٩٩ | ٠.٦ |
| ٢٠٠٠ | ٠.٧ |
| ٢٠٠١ | ١.٨ |
| ٢٠٠٢ | ١.٨ |
| ٢٠٠٣ | ١.٦ |
| ٢٠٠٤ | ٣.٤ |
| ٢٠٠٥ | ٣.٥ |
| ٢٠٠٦ | ٦.٣ |
| ٢٠٠٧ | ٤.٧ |
| ٢٠٠٨ | ١٣.٩ |
| ٢٠٠٩ | -٠.٧ |
| ٢٠١٠ | ٥ |
| ٢٠١١ | ٤.٤ |
| ٢٠١٢ | ٤.٨ |
| ٢٠١٣ | ٥.٦ |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات سنوية من موقع دائرة الإحصاءات العامة.

ملحق رقم (٤)

سعر الفائدة على الودائع لأجل للفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

| السنوات | سعر الفائدة على الودائع NR | معدل النمو (%) |
|---------|-------------------------------|----------------|
| ١٩٩٢ | ٦.٩٥٠ | -١١.١٢ |
| ١٩٩٣ | ٦.٨٧٠ | -١.١٥ |
| ١٩٩٤ | ٧.٣٣٠ | ٦.٦٩ |
| ١٩٩٥ | ٧.٩٧٠ | ٨.٧٣ |
| ١٩٩٦ | ٨.٨٥٠ | ١١.٠٤ |
| ١٩٩٧ | ٨.٩١٠ | ٠.٦٧ |
| ١٩٩٨ | ٨.٣٣٠ | -٦.٥٠ |
| ١٩٩٩ | ٧.٨٩٠ | -٥.٢٨ |
| ٢٠٠٠ | ٦.٥٥٠ | -١٦.٩٨ |
| ٢٠٠١ | ٥.١٩٠ | -٢٠.٧٦ |
| ٢٠٠٢ | ٣.٩٧٠ | -٢٣.٥١ |
| ٢٠٠٣ | ٢.٧٥٠ | -٣٠.٧٣ |
| ٢٠٠٤ | ٢.٤٩٠ | -٩.٤٥ |
| ٢٠٠٥ | ٣.٥٢٠ | ٤١.٣٦ |
| ٢٠٠٦ | ٥.١٣٠ | ٤٥.٧٣ |
| ٢٠٠٧ | ٥.٥٦٠ | ٨.٣٨ |
| ٢٠٠٨ | ٥.٦٦٠ | ١.٧٩ |
| ٢٠٠٩ | ٤.٢٣٠ | -٢٥.٢٦ |
| ٢٠١٠ | ٣.٤٠٠ | -١٩.٦٢ |
| ٢٠١١ | ٣.٤٦٠ | ١.٧٦ |
| ٢٠١٢ | ٤.١٩٠ | ٢١.٠٩ |
| ٢٠١٣ | ٤.٩٧٠ | ١.٨٦ |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات سنوية من موقع البنك المركزي الأردني.

ملحق رقم (٥)

العرض النقدي بمفهومه الواسع للفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

| السنوات | العرض النقدي (مليون دينار أردني) | معدل النمو (%) |
|---------|-------------------------------------|----------------|
| ١٩٩٢ | ٤١٩٣.٠٠٠ | ١٢.٧٩ |
| ١٩٩٣ | ٤٤٨١.٨٠٠ | ٦.٨٨ |
| ١٩٩٤ | ٤٨٤١.٥٠٠ | ٨.٠٢ |
| ١٩٩٥ | ٥١٥٩.٨٠٠ | ٦.٥٧ |
| ١٩٩٦ | ٥١٧٥.٣٠٠ | ٠.٣٠ |
| ١٩٩٧ | ٥٥٧٦.٦٠٠ | ٧.٧٥ |
| ١٩٩٨ | ٦.٢٦.٣٠٠ | ٨.٠٦ |
| ١٩٩٩ | ٦٧٤٧.٦٠٠ | ١١.٩٦ |
| ٢٠٠٠ | ٧٤٣٤.٧٠٠ | ١٠.١٨ |
| ٢٠٠١ | ٧٨٦٦.١٠٠ | ٥.٨٠ |
| ٢٠٠٢ | ٨٤١٩.١٠٠ | ٧.٠٣ |
| ٢٠٠٣ | ٩٤٦٥.٧٠٠ | ١٢.٤٣ |
| ٢٠٠٤ | ١٠.٥٧١.٤٠٠ | ١١.٦٨ |
| ٢٠٠٥ | ١٢٣٦٤.٧٠٠ | ١٦.٩٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٤١٠٩.٧٠٠ | ١٤.١١ |
| ٢٠٠٧ | ١٥٦٠٦.٨٠٠ | ١٠.٦١ |
| ٢٠٠٨ | ١٨٣٠٤.٢٠٠ | ١٧.٢٨ |
| ٢٠٠٩ | ٢٠٠١٣.٣٠٠ | ٩.٣٤ |
| ٢٠١٠ | ٢٢٣٠٦.٧٠٠ | ١١.٤٥ |
| ٢٠١١ | ٢٤١١٨.٩٠٠ | ٨.١٢ |
| ٢٠١٢ | ٢٤٩٤٥.١٠٠ | ٣.٤٢ |
| ٢٠١٣ | ٢٧٣٦٣.٤٠٠ | ٩.٦٩ |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات سنوية من موقع البنك المركزي الأردني.

ملحق رقم (٦)

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار أردني) | معدل النمو (%) |
|---------|---|----------------|
| ١٩٩٢ | ٣٦١٠.٦٠٠ | ٢٢.٠٩ |
| ١٩٩٣ | ٣٨٨٥.٢٠٠ | ٧.٥٧ |
| ١٩٩٤ | ٤٣٥٩.٢٠٠ | ١٢.٢٠ |
| ١٩٩٥ | ٤٧١٤.٧٠٠ | ٨.١٥ |
| ١٩٩٦ | ٤٩١٢.٢٠٠ | ٤.١٨ |
| ١٩٩٧ | ٥١٣٧.٤٠٠ | ٤.٥٨ |
| ١٩٩٨ | ٥٦٠٩.٩٠٠ | ٩.١٩ |
| ١٩٩٩ | ٥٧٧٨.١٠٠ | ٣.٠٠ |
| ٢٠٠٠ | ٥٩٩٨.٥٠٠ | ٣.٨١ |
| ٢٠٠١ | ٦٣٦٣.٧٠٠ | ٦.٠٨ |
| ٢٠٠٢ | ٦٧٩٤.٠٠٠ | ٦.٧٦ |
| ٢٠٠٣ | ٧٢٢٨.٧٠٠ | ٦.٣٩ |
| ٢٠٠٤ | ٨٠٩٠.٧٠٠ | ١١.٩٢ |
| ٢٠٠٥ | ٨٩٢٥.٤٠٠ | ١٠.٣١ |
| ٢٠٠٦ | ١٠.٦٧٥.٤٠٠ | ١٩.٦٠ |
| ٢٠٠٧ | ١٢١٣١.٢٠٠ | ١٣.٦٣ |
| ٢٠٠٨ | ١٥٥٩٣.٤٠٠ | ٢٨.٥٣ |
| ٢٠٠٩ | ١٦٩١٢.٢٠٠ | ٨.٤٥ |
| ٢٠١٠ | ١٨٧٦٢.٠٠٠ | ١٠.٩٣ |
| ٢٠١١ | ٢٠.٤٧٦.٥٠٠ | ٩.١٣ |
| ٢٠١٢ | ٢١٩٦٥.٥٠٠ | ٧.٢٧ |
| ٢٠١٣ | ٢٣٨٥١.٦٠٠ | ٨.٥٨ |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات سنوية من موقع البنك المركزي الأردني.

ملحق رقم (٧)

الدين العام الداخلي للحكومة المركزية للفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

| السنوات | الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (مليون دينار أردني) | معدل النمو (%) |
|---------|---|----------------|
| ١٩٩٢ | ١٠٨٩.٥٠٠ | -٠.٩٦ |
| ١٩٩٣ | ١١٢٠.٤٠٠ | ٢.٨٣ |
| ١٩٩٤ | ١١٠٤.٩٠٠ | -١.٣٨ |
| ١٩٩٥ | ٨٤٢٥.٠٠٠ | -٢٣.٧٤ |
| ١٩٩٦ | ٦٣٢٧.٠٠٠ | -٢٤.٩٠ |
| ١٩٩٧ | ١٨٢٥.٠٠٠ | -٧١.١٥ |
| ١٩٩٨ | ١١٥٢.٠٠٠ | -٣٦.٨٧ |
| ١٩٩٩ | ١٠٥٤.٠٠٠ | -٨.٥٠ |
| ٢٠٠٠ | ١٢٣٥.٠٠٠ | ١٧.١٧ |
| ٢٠٠١ | ١٣٩٧.٠٠٠ | ١٣.١١ |
| ٢٠٠٢ | ١٦٥٦.٠٠٠ | ١٨.٥٣ |
| ٢٠٠٣ | ١٨١٥.٠٠٠ | ٩.٦٠ |
| ٢٠٠٤ | ٢٠٨٢.٠٠٠ | ١٤.٧١ |
| ٢٠٠٥ | ٢٤٦٧.٠٠٠ | ١٨.٤٩ |
| ٢٠٠٦ | ٢٩٦١.٠٠٠ | ٢٠.٠٢ |
| ٢٠٠٧ | ٣٦٩٥.٠٠٠ | ٢٤.٨٠ |
| ٢٠٠٨ | ٥٧٥٤.٠٠٠ | ٥٥.٧٢ |
| ٢٠٠٩ | ٧٠٨٦.٠٠٠ | ٢٣.١٥ |
| ٢٠١٠ | ٧٩٨٠.٠٠٠ | ١٢.٦١ |
| ٢٠١١ | ٩٩٩٦.٠٠٠ | ٢٥.٢٦ |
| ٢٠١٢ | ١٢٦٧٨.٠٠٠ | ٢٦.٨٣ |
| ٢٠١٣ | ١٣٤٤٠.٠٠٠ | ٦.٠١ |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات سنوية من موقع البنك المركزي الأردني.